وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أكلي محند ولحاج

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: المالية والمحاسبة

الموضوع

دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الإفصاح عن المعلومات المالية

دراسة حالة مؤسسة الإحسان البويرة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبة:

- **عون وردية**

تحت إشراف الأستاذ:

زلاسي رياض

لجنة المناقشة:

أ.سيواني عبد الوهاب..... رئيسا

أ.زلاسي رياض..... .....مشرفا

أ.صبايحي نوال.....مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

بسم اللّه الرحمن الرحيم

" وَمَا أُتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً "

صَدَقَ اللَّهُ العَظِيمْ

(سُورَة الإِسْرَاءْ، الآيَة رَقْمْ 85).

كلمة شكر

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

" وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب "

قال رسول الله ﷺ:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له "

وإقتداء بهذا الحديث الشريف نوجه شكرنا

إلى الأستاذ المشرف : زلاسي رياض

" الذي غمرنا بكرمه ونصائحه وتوجيهاته، وخاصة دعمه وتفهمه الكبيرين "

إلى كل أساتذتنا الكرام في جامعة البويرة

إلى كل زملائنا وزميلاتنا

في قسم العلوم الاقتصادية

إلى المؤطر أعمر واعلي قاسي على مساعدتها القيمة، وعلى حسن إستقباله لي

إلى من ساعدنا وأعاننا من قريب أو بعيد ولو

بكلمة، نصيحة، أو دعاء

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة

هذه المذكرة والحكم عليها وإثرائها بآرائهم السديدة

عمون وردية

الإهداء:

قبل كل إهداء اشكر الله عز وجل على كل نجاح حققته في حياتي وعلى توفيقي في هذا العمل.

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى:

- نبي الرحمة من أنار الظلمة وكشف الغمة وهدى الأمة إلى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.
- الذين قال فيهم الله عز وجل "...وبالوالدين إحسانا..."

– قرة العين التي جعلت الجنة تحت قدميها التي سهرت وتعبت من أجل وصولي إلى هذه المرحلة، ورافقتني خطوة خطوة بدموعها ودعائها، تلك المرأة العظيمة أمي الغالية.

– أعظم الرجال صبرا رمز الحب والعطاء الذي أفنى حياته من اجل تعليمي الذي حرص على أن يراني في أعلى المراتب ذلك الرجل الكريم...أبي العزيز.

- اللواتي جمعتني معهن ظلمة الرحم، إلى أحب الناس أخواتي الرائعات: رادية، ديهية، صونية وإيناس التي اتمنى لها النجاح في شهادة التعليم الابتدائي.
- كل أقاربي:

– جدي وجدتي أطال الله في عمرهما و منحهما الصحة والعافية.

– خالاتي: نادية وعائلتها، فتيحة وزوجها، جويدة.

– عمي وزوجته وأولاده: سهام، نفيسة، بلال، وإيمان التي أتمنى لها النجاح في شهادة البكالوريا.

- إلى الروح الذي سكن روحي فلان.
- إلى من أعتز بصحبتهن وهنئت بالعيش معهن وأكثر من أحببتهن: زوينة، سميرة، سوسن، أسماء، لويزة، سهام.
- إلى كل باحث وطالب علم أهدي ثمرة جهدي.

عون وردية

الملخص

توضح هذه الدراسة مدى إمكان النظام المحاسبي المالي في الرفع من مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسة، وأخذت الدراسة إلى التعرف على الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر من الأمور المهمة في المحاسبة فهو الذي يقدم المعلومات المالية والمحاسبية بشيء من التفصيل والشفافية من دون لبس أو تضليل، وأنه يظهر نتائج واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ثم يجب على أي مؤسسة أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية وفقا لما يتطلبه النظام لمحاسبي المالي استجابة للمعايير المحاسبة الدولية. وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم بدرجة كبيرة في زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المالية والمحاسبية، النظام المحاسبي المالي، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، المعايير المحاسبية الدولية.

Résumé :

Cette étude montre à quel point le système comptable financier augmentant le niveau de divulgation d'entreprise de l'information financière, et à pris pour identifier la divulgation de la comptabilité, qui est l'une des choses importantes dans la comptabilité, est celui qui fournit de l'information comptable et financier en détail et de transparence sans confusion ou induire en erreur, et il montre des résultats clair pour la situation financier de l'entreprise, puis à toute entreprise doivent divulgues des renseignement financières et comptables requis par le système comptable financière en réponse à des normes comptables internationales. Et que l'application de système comptable financière a contribué pleinement à la croissance de la divulgation financière et comptable des états financières.

Mots clés : Information comptable et financière, la comptabilité, système comptable financière, la divulgation comptable, les états financières, les normes comptables internationales .

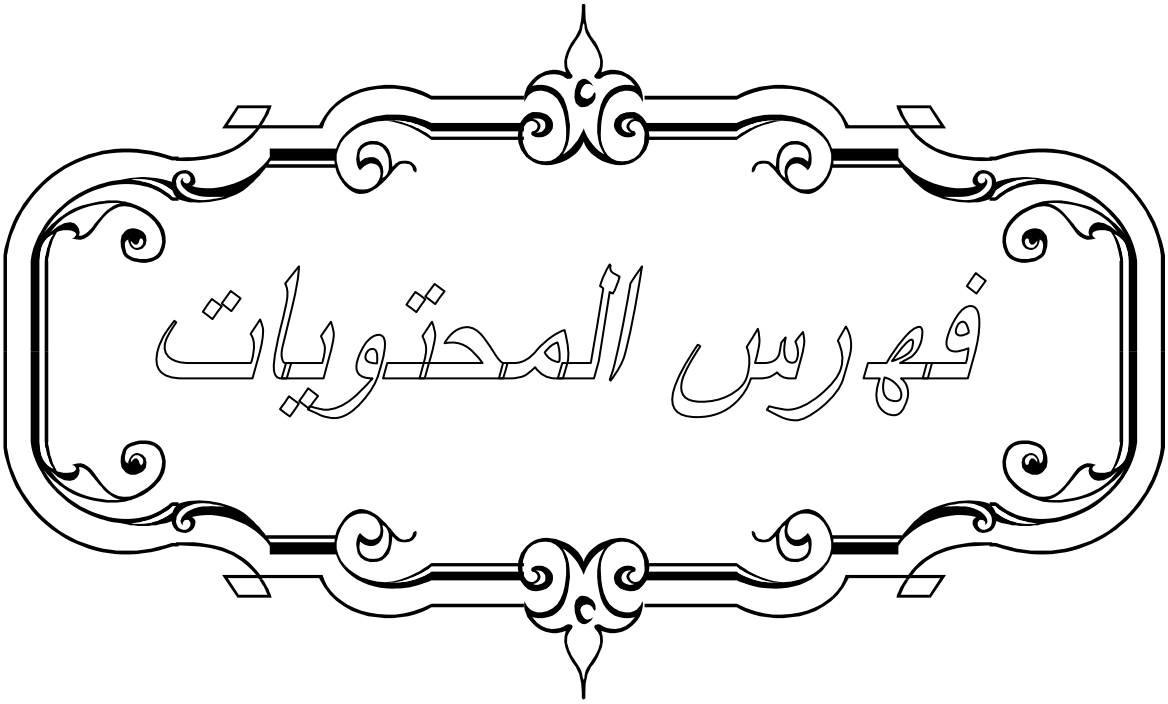
فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	III
شكر وتقدير	IV
ملخص	V
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة المختصرات والمصطلحات	XI
قائمة الملاحق	XII
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي (SCF) والإفصاح المحاسبي	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المحاسبة	3
المطلب الأول:تعريف المحاسبة	3
المطلب الثاني:وظائف المحاسبة وأهدافها	4
المطلب الثالث: فروض المحاسبة ومبادئها	6
المبحث الثاني:ماهية النظام المحاسبي المالي SCF	10
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	10
المطلب الثاني:أهداف النظام المحاسبي المالي ومدونة الحسابات	11
المطلب الثالث:مبادئ النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه	16
المبحث الثالث:ماهية الإفصاح المحاسبي	19
المطلب الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي وأنواعه	19
المطلب الثاني:مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه	24
المطلب الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير	27
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير	31

المحاسبة الدولية IAS/IFRS	
تمهيد	32
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية	33
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وخصائصها	33
المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية ومستخدميها	37
المطلب الثالث: عناصر القوائم المالية	39
المبحث الثاني: المعايير المحاسبة الدولية IAS وإعداد التقارير المالية IFRS	47
المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبة الدولية IAS	47
المطلب الثاني: مفهوم إعداد التقارير المالية IFRS	50
المطلب الثالث: معايير خاصة بالقوائم المالية	53
المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF	60
المطلب الأول:الإفصاح المحاسبي في الميزانية وجدول حسابات النتائج	60
المطلب الثاني:الإفصاح المحاسبي في جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات رأس لمال	62
المطلب الثالث:الإفصاح المحاسبي في ملحق الكشوف المالية	64
خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الإحسان	68
تمهيد	69
المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة الإحسان	70
المطلب الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات	70
المطلب الثاني: تقديم مؤسسة الإحسان	71
المطلب الثالث: منتجات مؤسسة الإحسان	72
المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية لمؤسسة الإحسان	74
المطلب الأول: عرض ميزانية مؤسسة الإحسان والمعلومات الواجب الإفصاح عنها	74
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في مؤسسة الإحسان	83

المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة والمعلومات المفصح عنها في مؤسسة الإحسان	86
خلاصة الفصل	90
الخاتمة العامة	91
قائمة المراجع	95
الملاحق	100

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	مستعملي المعلومات المحاسبية	38
2-2	المعلومات الموجودة في الملحق	44
3-2	معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن (IASB)	48
4-2	معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الخاص ب (IASB)	51
1-3	مراكز تصفيات الدم الخاصة بولاية البويرة	71
2-3	ميزانية – أصول- المؤسسة	74
3-3	ميزانية –خصوم- مؤسسة الإحسان	76
4-3	الميزانية المختصرة – أصول-	77
5-3	الميزانية المختصرة – خصوم-	78
6-3	جدول حسابات النتائج	83
7-3	جدول تطور لحساب النتائج لسنتي 2014/2013	84
8-3	جدول توزيع الأعباء لسنتي 2014/2013م	85
9-3	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الإحسان	86
10-3	جدول تطور تدفقات الخزينة لمؤسسة الإحسان	88

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الوظيفة المحاسبية للإفصاح	21
1-2	الخصائص النوعية للقوائم المالية	36
1-3	الهيكل التنظيمي للمكتب	71

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح المقابل باللغة الاجنبية	معنى المصطلح باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	الجمعية المحاسبية الأمريكية
AICPA	American Institut of Certified Public	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين
APB	Accounting Principles Board	مجلس معايير المحاسبة البريطاني
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretation Committee	لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي
IFRS	International Financial Reporting Standard	معايير التقارير المالية الدولية
ISO	International Standard Organization	المنظمة الدولية للمعايرة
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي

SIC	Standing Interpretation Committee	لجنة التفسيرات الدائمة
SNC	Société Nationale de comptabilité	الشركة الوطنية للمحاسبة

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	ميزانية – الأصول-	101
2	ميزانية – الخصوم -	102
3	جدول النتائج	103
4	جدول تدفقات الخزينة	104

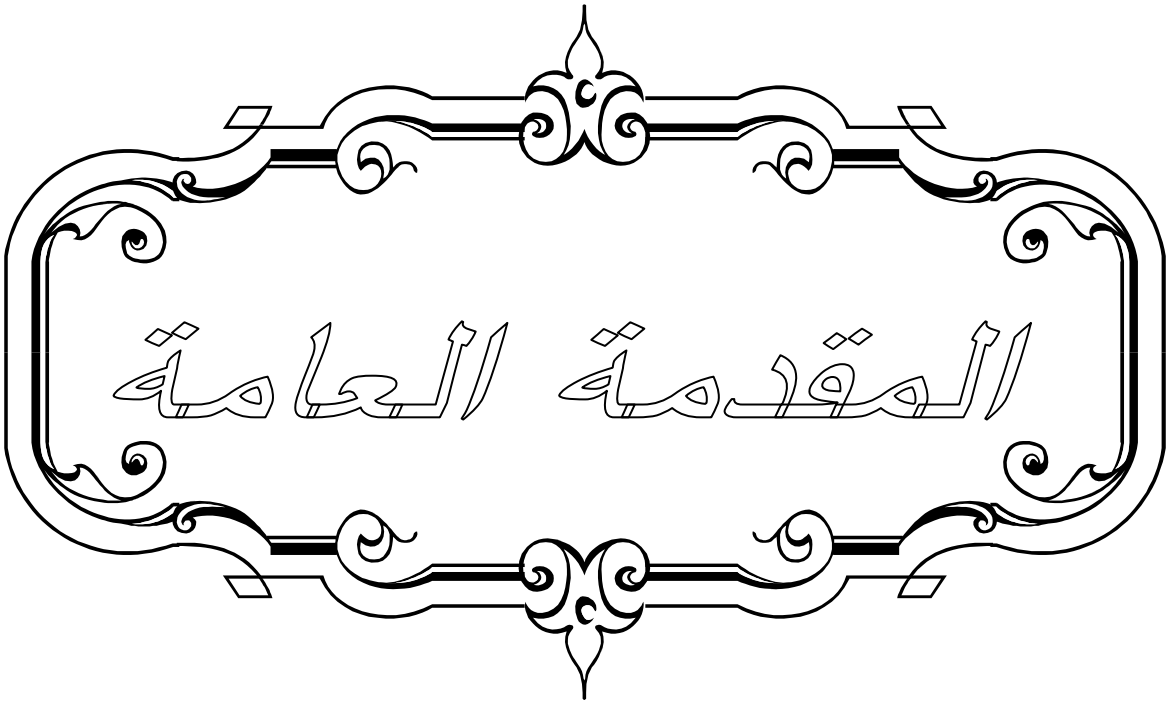
المقدمة العامة

توطئة:

بعد قيام الثورة الصناعية وظهور لشركات المساهمة العامة بحجمها الضخم وتجمع رؤوس الأموال الضخمة في أيدي هذه الشركات ظهرت الحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة ومناسبة لكل الاحتياجات .

إذ تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسة إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، فقد أكد عليها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA)، عندما حدد هدف المحاسبة على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن يكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

وبما أن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية إذ أنها تعبر عن الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة بشتى أنواعها خلال فترة زمنية معينة، فالقوائم المالية يتم إعدادها وعرضها على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة محاسبية إلى أخرى، وهذا راجع لاختلاف عوامل البيئة المحاسبية المؤثرة فيها كما أن القوائم المالية تعكس في مضمونها وطرق عرضها احتياجات الأطراف المستعملة لها والذين بدورهم يؤثرون إلى حد كبير في شكلها ومحتواها من خلال التأثير على الهيئات التي تضع المعايير المحاسبية.

ومع مطلع السبعينات من القرن الماضي برزت عدة جهود ومحاولات لوضع أسس و قواعد ومعايير متفق عليها من طرف المحاسبين تخص عملية القياس والإفصاح وكيفية عرض المعلومات في لقوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي، وقد أثمرت هذه الجهود بصدور معايير محاسبية دولية والتي سارعت دول الاتحاد الأوروبي لاعتمادها، كما لاقت قبولا من قبل هيئة رأس المال الأمريكي من ساهم في أنشارها أكثر، حيث عمدت العديد من الدول العالم تبنيها.

وفي ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فإنها تبنت النظام المحاسبي المالي كمرجعية محاسبية توافق خصائصها المعايير المحاسبة الدولية، ومن اجل تطبيق هذا النظام في أحسن الظروف، فقد خطت الجزائر شوطا لا بأس به في سبيل تطويع النظام المحاسبي بما يساير الواقع الاقتصادي ومتطلباته، ويعتبر الهدف الرئيسي الذي جاء به النظام المحاسبي المالي هو الإطار المفاهيمي، حيث يحدد الفرضيات الأساسية للمحاسبة، طبيعة وأهداف القوائم المالية وكذا الخصائص النوعية للمعلومات التي تحتويها هذه القوائم، وتلخصت البيانات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بخمسة قوائم تتمثل في الميزانية، حسب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال والملاحق، وعلى هذا الأساس فإن هذه القوائم التي ينتجها النظام المحاسبي المالي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، خصوصا في مدى قدرة المعلومات التي يوفرها على مسايرة البعد الدولي.

أولا – إشكالية الدراسة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الأمور في المؤسسة الاقتصادية هذا لتوفيره عن معلومات فعالة وملبية لجميع حاجيات المستفيدين، وعلى هذا الأساس فإن المؤسسة الاقتصادية مطالبة بتقديم معلومات وبيانات تساعد في اتخاذ القرار ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يتم الحصول على هذه المعلومات من مصادر متعددة من بينها القوائم المالية، وعلى ضوء ما سبق قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى يمكن للنظام المحاسبي المالي في الرفع من مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسة؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدلولية المعلومات المالية؟
- كيف يمكن للنظام المحاسبي المالي تحقيق الإفصاح؟
- هل المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي كافية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة والصحيحة؟

ثانيا – الفرضيات:

- تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية والاعتماد عليها في ترشيد قراراتها؛
- إن النظام المحاسبي المالي سيضمن مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها.
- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق المؤسسة كافية لتلبية حاجيات المستثمر؛

ثالثا– أهداف الدراسة:

إن لهذا الموضوع عدة أهداف وهي كما يلي:

- التطرق إلى معايير المحاسبة الدولية والأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهورها؛
- التعرف على مدى أهمية النظام المحاسبي المالي وأهمية المعلومات المحاسبية في كونها جوهر الإفصاح المحاسبي؛
- التعرف على نوعية ومقدار البيانات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

رابعا– أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية البحث في النقاط التالية:

- إعداد القوائم والتقارير المالية للمؤسسات وفق النظام المحاسبي المالي سوف يساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة؛
- إن حاجة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات، يحتاج إلى أن تكون الإفصاحات في هذه القوائم شاملة وكافية لمواجهة احتياجاتهم؛
- التعرف على الإفصاح المحاسبي وإبراز أهميته في المؤسسة.

خامسا– حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **حدود موضوعية:** تهتم الدراسة بتوضيح مدى توافق إعداد القوائم المالية وفق النظام الحاسبي المالي ومتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية، وعليه فان الاهتمام الأساسي للدراسة سوف ينصب على شرح وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- **حدود مكانية:** سوف تكون الدراسة على مستوى مكتب خبير محاسبي من خلال دراسة القوائم المالية لمؤسسة الإحسان وهذا في الفصل التطبيقي.
- **حدود زمانية:** وتتمثل الحدود الزمانية في الدراسة القوائم المالية لمؤسسة الإحسان لسنة 2013-2014.

سادسا– المنهج المتبع:

تحقيقا لأهداف البحث السابقة الذكر، ووصولا لأفضل الأساليب و الطرق لتوضيح دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية، ومن أجل معالجة مشكلة البحث، نعتمد على المناهج العلمية التالية:

1- **المنهج الوصفي:** وهذا للدراسة النظرية قصد وصف النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي؛

2- **المنهج الاستقرائي:** وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث؛

3- **المنهج الاستنباطي:** والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية.

سابعا– أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب الدافعة إلى دراسة هذا الموضوع:

- المساهمة في إثراء ميدان البحث في مجال المحاسبة وإبراز أهمية الموضوع وتعدد جوانبه خاصة وإنه يتعلق بالإطار العام للمحاسبة؛

- إمكانية مواصلة وتعميق البحث في هذا المجال؛
- حداثة الموضوع وأهميته بالنسبة للاقتصاد المحاسبي؛
- الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع إضافة إلى ارتباطه الوثيق بتخصص المحاسبة وتدقيق.

ثامنا– الدراسات السابقة:

- حسباني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسة– مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2009-2010.

تشير إشكالية البحث حول كيف يمكن للانتقال نحو معاير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أن يساهم في تفعيل حوكمة المؤسسة، ويهدف الباحث من خلالها إلى تحليل وتحديد أهمية تطبيق المعايير المحاسبية والمعلومة المالية في تحسين متطلبات حوكمة المؤسسات من خلال التعرف على مفهومه ودوافع تطبيقه، والتطرق للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية وقواعد الإفصاح الواردة فيها، بالنسبة لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

- زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية– مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، سنة 2011-2012.

تحاول الدراسة معالجة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة حوكمة في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية؟ وتهدف الدراسة إلى التعرف على ايجابيات مزايا حوكمة المؤسسات وكيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية عالية والتعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على جميع الأطراف التي تستخدمها.

- صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة المالية– مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

تشير إشكالية البحث حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية، تهدف هذه الدراسة إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية والأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك من خلال التطرق إلى متطلبات الإفصاح وفق هذه المعايير وأثرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

ثامنا– صعوبات البحث:

عند القيام بهذا البحث صادفتني جملة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:

- نقص المراجع المتعلقة بالإفصاح و المعايير المحاسبة الدولية؛
- صعوبة إجراء دراسة حالة في المؤسسات الجزائرية بسبب تحفظ المؤسسة في تقديم المعلومات المطلوبة؛

- عدم اهتمام المحاسبين والمؤسسات في هذا الموضوع.

تاسعا– الأدوات المستخدمة:

أما عن أدوات البحث ومصادر البيانات فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على المسح المكتبي بتناول المراجع باللغة العربية واللغة الأجنبية من كتب، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، مداخلات، مجلات، قوانين وغيرها.

أما في الجانب التطبيقي فتم ذلك عند مكتب خبير محاسبي وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة الإحسان وعرض أهم المعلومات المفصح عنها وتحليل نتائجها.

عاشرا– التقسيم المنهجي:

الإجابة على إشكالية البحث وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة تضمنت العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي سواء فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أهداف وأهمية الدراسة، المنهج المتبع، وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام ونتائج اختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرضنا للنتائج المتوصل إليها وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات بناء على هاته النتائج.

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي والإفصاح

احتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول على مفهوم المحاسبة بما فيها التعريف، المبادئ والفروض والوظائف، أما المبحث الثاني فقد خصص للنظام المحاسبي المالي وذلك بالتطرق إلى أهم المبادئ والفروض، وإلى أهم الحسابات التي يتضمنها، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي بما فيها التعريف، الأنواع، مقومات الإفصاح وإلى الأساليب.

الفصل الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)

يحتوى هذا الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول إلى ماهية القوائم المالية وذلك بالتطرق إلى كل من التعريف، الخصائص، الأهداف، مستخدمي القوائم المالية، وإلى أهم العناصر التي تحتويها هذه القوائم، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا المعايير المحاسبة الدولية، كما تطرقنا أيضا إلى أهم المعايير المتعلقة بالقوائم المالية، أما في المبحث الثالث فقد تناولنا إلى الإفصاح في القوائم المالية أي إلى المعلومات التي تفصح عنها في القوائم المالية سواء الميزانية، جدول النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول رؤوس الأموال والملاحق.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الإحسان

يضم هذا الفصل مبحثين، تعرضنا في المبحث الأول إلى تقديم كل من مكتب الخبير المحاسبي وإلى تقديم المؤسسة التي قمنا فيها دراستنا التطبيقية ألا وهي مؤسسة الإحسان، أما المبحث الثاني فقد قمنا بإجراء بعرض أهم المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية وإجراء التحليل لها وذلك للإفصاح عن وضعية المؤسسة.

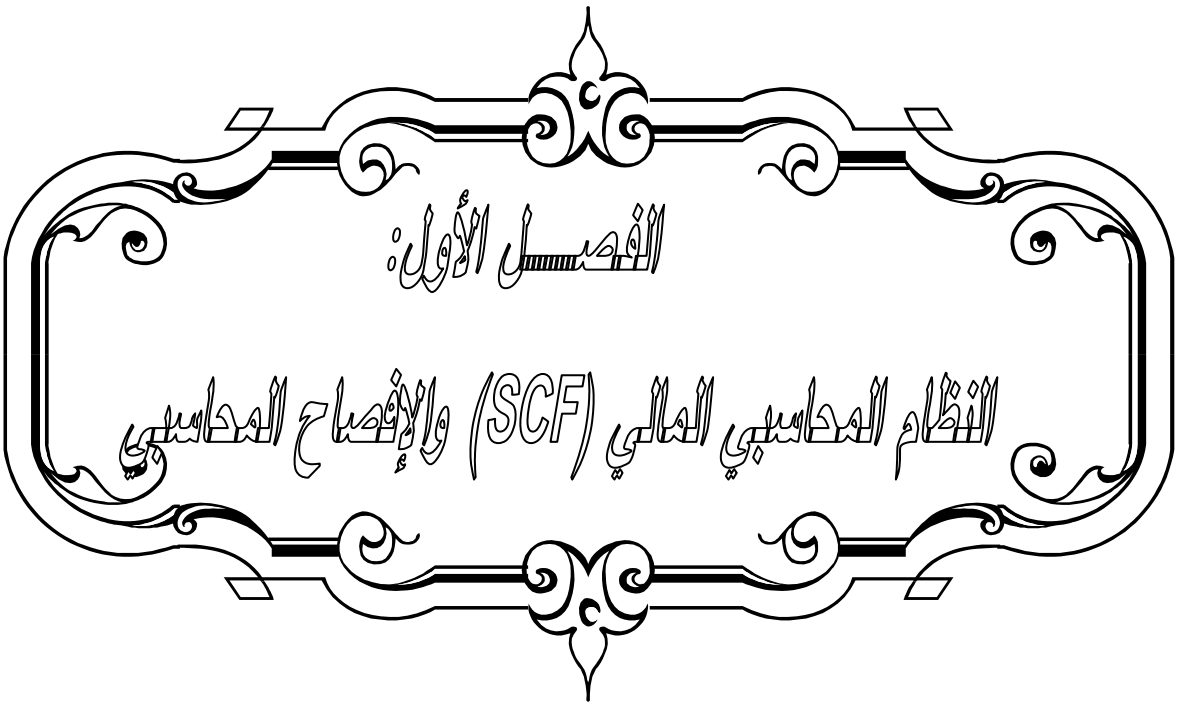
الفصل الأول:
النظام المحاسبي المالي (SCF) والإفصاح المحاسبي

تمهيد:

كان للتطورات الاقتصادية دور في انفتاح وانصهار المجال المحاسبي ضمن التكتلات العالمية، مما أدى إلى عولمة المحاسبة بوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة، تمثلت في إنشاء معايير محاسبية دولية هدفها توحيد قواعد وأسس المعالجات والممارسات المحاسبية، فأصبح بذلك لزوما وجود قواعد عامة تعالج المسائل المتشابهة.

فكان للجنة المعايير المحاسبية الدولية دور هام بوضع نظام محاسبي مالي جديد بحيث أن منذ صدور هذا النظام احتلت المحاسبة مكانة خاصة بالمقارنة مع ما كانت عليه، إذ أصبحت المعلومات المتولدة من المحاسبة المالية تتسم بقدر معقول من الخصائص النوعية المميزة، فهي تضمن المصداقية ليكون بإمكان الوثوق بها والاعتماد عيها، كما تضمن درجة عالية من الموضوعية وقابلية المقارنة. وأولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة إلى مستخدمي المعلومة المالية وهذا من خلال كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقاتها.

ولتوضيح الجانب النظري للنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المحاسبة؛

المبحث الثاني: مفهوم النظام المحاسبي المالي؛

المبحث الثالث: ماهية الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة

تعمل المحاسبة على توفير المعلومات والبيانات التي تظهر النتائج الخاصة بالمؤسسة، وتقديمها من خلال قوائم مالية تصدرها المؤسسة لكل الأطراف التي لها فائدة من الاطلاع على هذه المعلومات، بغية تقديم صورة صادقة وحقيقية عن وضعيتها المالية ونتائجها في فترة معينة تكون عادة تاريخ نهاية الدورة المالية، لذلك تعتبر المحاسبة التقنية مساعدة في الميدان الاقتصاد والقانون، وهناك من يعتبرها علما من العلوم.

المطلب الأول: تعريف المحاسبة

يعتقد الكثيرون أن المحاسبة تعد من المجالات الفنية المتخصصة التي يقتصر فهمها على المحاسبين، ولكن في واقع الأمر نجد أن كل فرد يمارس المحاسبة يوميا بطريقة أو بأخرى. فالمحاسبة هي مجال المعرفة يختص نشاط الوحدات الاقتصادية وتفسير وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة به سواء كانت تعد ميزانية بنك، أو تسجيل عمليات في البنك.

ولقد تطور تعريف المحاسبة بتطوير الفكر المحاسبي فقد أصدر عن جمعية المحاسبين (AICPA) في سنة 1941 التعريف التالي: " المحاسبة فن، تسجيل، تبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، تفسير النتائج التي تفسر عنها هذه العمليات والأحداث".[1] وهنا نجد أن هذا التعريف يركز على الجانب الإجرائي لمحاسبة من تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية ثم تقديم ملخصات على شكل نتائج فإن هذا التعريف وصف العملية المحاسبية أي ركز على جانب الشكل.

وفي تعريف لاحق قدمته جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) نص على أن المحاسبة: "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأي مستنير واتخاذ القرارات اللازمة".[2]

وهنا نجد أن تعريف المحاسبة لم يعد مقتصرا على الجانب الشكلي للممارسة أو ما يجب أن يقوم به المحاسب بل تعداه إلى أهداف أسمى هي توصيل المعلومات من أجل تحليلها وأخذ القرارات اللازمة، ونلاحظ أن هذا التعريف يتماشى مع التطور الذي عرفته المحاسبة وهي المرحلة الثالثة أي أن المحاسبة هي نظام للمعلومات.

أما المعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين فقد أكد في سنة 1975 على أن المحاسبة: "هي توفير معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية، وأن هذه المعلومات التي هي أساسا معلومات مالية من المفروض أنها ذات فائدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية وفي ترشيد عملية الاختيار".[3] وهنا يتم التركيز ليس على الجانب الإجرائي من حيث الممارسة، مع

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة**، الجزء1، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص18.

[2]- نعيم دعمش، **مبادئ المحاسبة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص4.

[3]- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص15.

الإبقاء على اتخاذ القرارات. وهنا اهتم التعريف بالمعلومات المحاسبية أي من خلال المخرجات المحاسبية وعلى المحاسبة كنظام للمعلومات، هذه المعلومات تستخدم في اتخاذ القرارات طبعا من طرف المستخدمين.

في سنة 1975 حاولت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) من خلال أعضائها الأكاديميين أن تعيد صياغة تعريف المحاسبة الذي أصدرته سابقا، أما صياغة التعريف الجديد: "... على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القارات الاقتصادية والتي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيدا من الرفاهية الاجتماعية".[1]

يعتبر هذا التعريف تجسيدا الاتجاه الحديث في المحاسبة، والذي ينقل اهتمام القوائم المالية صوب أحداث أكثر شمولية بحيث تتضمن ترقية وتدعيم طاقات المجتمع وقدرته، كما ساهم التوجه الجديد في تطوير فرع جديد للمحاسبة يعرف باسم المحاسبة الاجتماعية، والتي تحث المؤسسة الأعمال على الاهتمام بالأنشطة الإنتاجية في البيئة الاجتماعية عن طريق قياس ذلك الأثر وتحديد دور المؤسسة لتحقيق التكاليف والمنافع الاجتماعية وإفصاح ذلك في القوائم المالية.[2]

تعريف عام: المحاسبة هي تقنية، علم وفن يشمل مجموعة من المبادئ والأسس تستعمل لتحليل وضبط العمليات المالية، وهي وسيلة لمعرفة نتيجة أعمال المؤسسة اعتمادا على مستندات مبررة لها، وتطبيقها يهدف إلى جمع وتقسيم وتقييم واحتساب وتنظيم الحركات معبر بمصطلح نقدي.

المطلب الثاني: وظائف المحاسبة وأهدافها

الفرع الأول: وظائف المحاسبة

للمحاسبة وظائف عدة من بينها:[3]

1. **الوظيفة القانونية:** جاء القانون التجاري في مادته التاسعة (09) والتي تنص على كل "شخص معنوي أو طبيعي له صفة التاجر يجب عليه مسك الدفاتر ليسجل العمليات المحاسبية" نستخلص من هذه المادة أن مسك الدفاتر المحاسبية عملية إلزامية وقانونية، كما أن تحديد الوعاء الضريبي يتم انطلاقا من النتائج المدونة على مستوى المحاسبة وكذلك أيضا تبويب العمليات التي تقوم بها المؤسسة.
2. **الوظيفة التسييرية:** إن المهمة التي تلعبها المحاسبة على مستوى المؤسسة هي تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية والمالية والاقتصادية الضرورية وهذا من أجل اتخاذ القرارات السليمة والدقيقة، كما تساعد المؤسسة في الرقابة على الموارد المالية

[1]- سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على المعايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص13.

[2]- نفسه، ص14.

[3]- يعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة وفق للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص13.

والبشرية التي تحدد بها نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية كتصوير المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أهداف المحاسبة

لقد تطورت الغاية من المحاسبة تلبية للظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن حصر أهم الوظائف المحاسبية فيما يلي:[1]

1- **وسيلة إثبات:** تعتبر المحاسبة ذاكرة مكتوبة من عمليات المؤسسة، ومن الطبيعي أن تشكل وسيلة إثبات في عالم الأعمال، حيث استخدمها التجار منذ القدم لتحديد ما لهم وما عليهم (حقوق/ديون) مع القدرة على إثبات ذلك، وألزم مرسوم كولبرت سنة 1673م على مسك دفاتر حسابات واحترام قواعد معينة في إعداد الحسابات حتى تكتسب القوة القانونية في حالة المنازعات.

2- **وسيلة مراقبة:** تقدم المحاسبة معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن نتيجة نشاطها في فترة معينة، فهي توفر القاعدة التي يتم على أساسها مراقبة تقسيم الثروات كحصص المساهمين والاشتراكات المالية للأجراء، ومراقبة الوعاء الضريبي والتحقق من صحة التصريحات الضريبية المراقبة بهدف الحراسة والعقاب، إذ تعتمد عليها المراجعة الداخلية والخارجية في عملية المراقبة لمراقبة الغش والأخطاء، ومنه فهي أداة للمراقبة القانونية، الجبائية وأداة للضبط الاجتماعي.

3- **تساعد على اتخاذ القرارات:** تساعد المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء في المؤسسة أو للمتعاملين الخارجيين، ويعتمد المسيرون أساسا على معلومات محاسبة التسيير في عملية القيادة وتسيير نشاطات المؤسسة كذلك توفر المحاسبة المالية معلومات مهمة للتسيير اليومي للزبائن، الموردون، ولاختيار الاستثمارات والتموين، وتعتمد عليها البنوك لتقديم قروض للمؤسسات والسلطات العمومية في تقديم الإعانات، والموردون لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

4- **تساعد على التقييم الاقتصادي والمالي:** تسمح البيانات المحاسبية المعالجة بطريقة مناسبة بتقييم الكفاءات والمخاطر الاقتصادية والمالية والتقييم المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام التحليل المالي الموجه لمتابعة الانجازات ومقارنتها بالتقديرات داخل المؤسسة.

5- **تغذي احتياجات الإحصاء والمحاسبة الوطنية:** تشكل المحاسبة مصدرا مميزا للمعلومات الأولية للإحصائيين والمحاسبين الوطنيين المكلفين بإعداد التقديرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وتجمع المعلومات عن طريق التحقيقات السنوية أو الوثائق المحاسبية التي تقدمها إدارة الضرائب.

6- **تحقيق الثقة وتفضيل الحوار الاجتماعي:** تقوم المحاسبة بوظيفة اجتماعية وذلك من خلال توفير الثقة في علاقات العمل بين المتعاملين الاقتصاديين، والتي تنبع من الإيمان بقدرة المعلومات المحاسبية على التعبير عن الواقع، إلى جانب كونها تعتمد في الحوار الاجتماعي بين مختلف الأفراد في المؤسسة، مثلا نستعمل في البحث عن اتفاقيات بين المسيرين

[1]- غيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص24.

وممثلين العمل، وتحديد فعالية سياسة التسيير في المؤسسة، فيستخدمها المسيرون في الدفاع عن سياستهم، والنقابات للتأكيد على مشروعية مطالبهم.

المطلب الثالث: فروض المحاسبة ومبادئها

الفرع الأول: فروض المحاسبة

يقصد بالفرض أنه التكهن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من صحة الظواهر للارتقاء بها إلى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيج من الاستقرار والاستنباط، وحينما تكون النتائج المتحققة على درجة مقبولة من الدقة، فإنه يمكن اعتبار الفروض الاستدلالية مقبولة وصحيحة. وعلى هذا الأساس فإن خطوات البحث العلمي تبدأ بالملاحظة أو مشاهدة الظاهرة المعاد دراستها. ثم يجري التكهن بفرض أو مجموعة فروض تتلاءم مع موضوع المشاهدة لتحقيق مجموعة استنتاجات مشتقة.

إن الفروض المحاسبية الأكثر انتشارا وقبولا في الفكر المحاسبي والتي كانت انعكاسا مباشر لتطور المحاسبة في مراحلها المختلفة. وهي كالتالي: [1]

1- **فرض الوحدة المحاسبية:** يقوم هذا الفرض على أساس أن أية وحدة محاسبية عند إنشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين. لذلك فإن الإقرار عن ملكيتها يتم بواسطة إعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم بها المالكين وبصفتهم الشخصية، مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة المحاسبية بإعدادها تختص بالعملية التي تقوم بها بصفتها الشخصية المستقلة. وبهذا المعنى فإن البيانات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي- وتجميع أجزائه – تعبر عن الوحدة المحاسبية.

2- **فرض الاستمرار:** بمقتضى فرض الاستمرار، يرى المحاسبون أن الوحدة المحاسبية ومنذ تاريخ نشوئها واكتسابها الشخصية المعنوية المستقلة، وحدة مستمرة، ومستمرة النشاط، دون النظر إلى العمر الطبيعي للمالكين. وبذلك يؤكد على الفصل الكامل بين عمر الوحدة المحاسبية وعمر مالكيها باعتبارهما شخصين مستقلين عن يعضهما، ولكل منهما أهدافا وخططا مستقلة عن بعضهما ويسعيان إلى تحقيقها.

ولذلك فإن النظرة الطبيعية للوحدة المحاسبية هي استمرارها على المدى البعيد دون انفصال في نشاطها عن الفترات السابقة واللاحقة، إلى أن يتم تصفيتها بشكل فعلي، وقد اعتبر هذا الفرض أحد الفروض الجوهرية في نظرية المحاسبة، لكونه أحد الأركان التبريرية لأسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبي، والذي ترك أثره على أنشطة الوحدة لمحاسبية، باعتباره يعتمد على بعض المعايير في تقييم عناصر الأصول وأرباح وخسائر المشروع.

[1]- وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص47-50.

3- **فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد:** من البديهيات في الفكر المحاسبي أن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية تتكون من عناصر متجانسة (أراضي، مباني...) ونتيجة لعدم التجانس في الموارد، أصبح لزاما إيجاد وحدة قياس موحدة نمطية يتم بموجبها قياس وتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية خلال الفترات المحاسبية المختلفة. لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم والتغيرات التي تحدث فيها، باعتبارها وسيلة قياس متعارف عليها، تنسجم مع أسلوب التبادل السائد في الحياة الاقتصادية. وعليه يمكن تعريف المحاسبة وفق فرض وحدة القياس النقدي، على أنها عملية قياس وتوصيل المعلومات على الأنشطة القابلة للقياس بوحدات النقد. وهكذا اتضح أن المقياس النقدي والفرض القائم عليه، يساعد المحاسبين للتعبير عن الحقائق غير المتجانسة، على شكل أرقام ونسب، وإيجاد مقدار التغييرات التي تحدث فيها واتجاهات هذه التغييرات في الفترات المحاسبة المختلفة. وقد كان يعتقد بأن النقود تتمتع بقوة شرائية ثابتة. تصلح لأن تكون مقياسا لمخزون قيمة الثروة في الفترات الزمنية المختلفة إلا أن بروز ظاهرة التضخم في أربعينيات هذا القرن، التي شملت عديدا من الحروب نجم عنها متغيرات اقتصادية غير متطورة في الفترات السابقة. أدت إلى التشكيك في الأفكار التقليدية لعرض المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، مما استوجب تطوير الطرق المحاسبية التقليدية لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية.

وقد شملت هذه الأفكار – بالدرجة الأولى – عدم القناعة بفرض ثبات القوة الشرائية للنقود، التي قدمت أكثر من مدلول عملي على عدم صحة الافتراض السابق، وبالتالي فان التغيير في القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى عدم التجانس في قيم الأصول في الفترات المحاسبية المختلفة.

4- **فرض التوازن المحاسبي:** يعتبر القيد المزدوج بمثابة المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازن المحاسبي، والذي مفاده أن جميع العمليات الاقتصادية الخاضعة للقياس المحاسبي تنطلق أساسا من توازن طرفي أي قيد محاسبي، الذي يكون مجموعه الجبري صفرا، إذ أن معامل الأصول في نظرية المحاسبة المستند على القيد المزدوج موجب يقابله معامل جبري سالب، بنفس القيمة في الجانب الخصوم، ويبقى الرصيد الصفري صحيحا، خلال كافة المعالجات المحاسبية حتى إعداد القوائم المالية التي تحقق هذا التوازن. ويكاد يكون فرض التوازن المحاسبي الركن الأساسي في نظرية المحاسبة، الذي لقي قبولا عاما لدى جميع المحاسبين في التطابق العلمي، ويمكن أن نعبر عن معادلة فرض التوازن المحاسبي بالصيغة التالية:

الأصول – الخصوم = صفر

الأصول – (الخصوم + رأس المال) = صفر

والتفسير العملي لهذه المعادلة – في وجهة نظر المحاسبين– أن كافة الموارد الاقتصادية تكون مساوية لقيمة مصادر التمويل الذاتية والمقترضة، وهذا ما يفسر تساوي جانب الميزانية العمومية.

الفرع الثاني: مبادئ المحاسبة

المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما عبارة عن معايير أعدتها مهنة المحاسبة تلقى القبول العام في الممارسة العملية للمحاسبة، وتختص بإرشاد وضبط الممارسة المحاسبية خاصة فيما يتعلق بكيفية إعداد التقارير عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، وهناك أربعة مبادئ وهي:[1]

1- **مبدأ التكلفة التاريخية المحاسبية:** يعني هذا المبدأ إن يتم إثبات المعاملات بتكلفتها، أي سعر الاستبدال في تاريخ حدوثها، وهي عندئذ ستكون مساوية للقيمة السوقية العادلة أما بعد الاقتناء فسوف تختلف القيمتان عن بعضهما البعض، وأيا كانت القيمة العادلة فسوف تظل المبادلة مسجلة بالدفاتر بتكلفتها وقت حدوثها.

وترجع أهمية هذا المبدأ في أن التكلفة التاريخية للأصل تكون أكثر صدقا وثقة ويمكن قياسها بموضوعية، بل ويمكن التحقق منها. وبسبب هذا الصدق وهذه الثقة تظل التكلفة التاريخية هي الأنسب في إعداد القوائم المالية رغم أن المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة تكون أفضل، في بعض الأحيان.

2- **مبدأ المقابلة:** ويعني هذا المبدأ أن يتم مقابلة إيرادات الفترة المحاسبية بالتكاليف التي تحملتها المؤسسة في سبيل تحقيق هذه الإيرادات، وصولا لنتائج أعمال المؤسسة خلال الفترة، سواء كانت صافي دخل أو صافي خسارة. ويؤدى هذا المبدأ أن تقوم إدارة المؤسسة بتحديد أعباء الفترة المحاسبية الذي ساهمت في تحقيق للمؤسسة في نفس الفترة، ثم مقابلتها بهذه الإيرادات، من خلال قائمة الدخل، لكي تحدد ناتج المقابلة، سواء كان صافي دخل أو صافي خسارة، تضاف إلى -أو تطرح من- حقوق الملاك.

3- **مبدأ الإفصاح الكامل:** ويعني هذا المبدأ أن تقدم القوائم المالية للمؤسسة وإيضاحاتها المتممة لها معلومات كافية عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق ملاكها، وكذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض هذه القوائم.

ويبنى على ذلك أن المعلومات المفصح عنها، من خلال الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، يجب أن تكون مكملة للمعلومات المفصح عنها من خلال القوائم المالية ولا تتعارض معها وليست وسيلة لتصويب ما قد يكون بها من تحريف.

كما يتضمن الالتزام بهذا المبدأ أيضا الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وقبل نشر القوائم المالية، مثل تحصيل مبالغ من العملاء أو بيع أصول معينة، طالما كانت هذه الأحداث مرتبطة بالفترة المحاسبية التي أعدت عنها القوائم المالية من ناحية، وقبل تاريخ اعتماد إدارة المؤسسة للقوائم المالية من ناحية أخرى.

4- **مبدأ تحقق الإيراد:** من المعروف محاسبيا أن الإيرادات تؤدي بالضرورة إلى زيادة حقوق الملاك، وتؤدي أيضا إما إلى زيادة الأصول أو نقص الالتزامات أو كلاهما. وهي مقابل ما أدته المؤسسة للغير من منافع في الصورة سلع أو خدمات.

---

[1]- عبد الوهاب نصر علي، **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبة العربية والدولية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص20-23.

ووفقا لهذا المبدأ يتحقق الإيراد بالبيع أي في لحظة التبادل، أي انتقال السلع والخدمات للعملاء، كما هو الحال في المؤسسات التجارية والصناعية. وأن كان هناك نقاط قد تكون أكثر ملائمة لتحقق الإيراد ومن ثم الاعتراف به بخلاف التبادل، كما هو الحال في أنشطة المهن الحرة والزراعة والمعادن النفيسة.

المبحث الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي

من خلال الإصلاح المحاسبي في الجزائر قام المجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي بإعداد النظام المحاسبي المالي الذي يتضمن مجموعة من المعايير المحاسبية المستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي

تنص المادة الثالثة (3) من قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي أن: "المحاسبة المالية أو النظام المحاسبي المالي عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة الحسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما: [2]

- محاسبة التعهد؛
- استمرارية الاستغلال؛
- قابلية الفهم؛
- الدلالة؛
- المصداقية؛
- قابلية المقارنة؛
- التكلفة التاريخية؛
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر.

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبة وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

يعرف الإطار التصوري:

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 3.

[2]- نفسه، ص3-4.

- مجال التطبيق؛
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية؛
- الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء؛
- يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم.

وتحدد المعايير المحاسبية:

- قواعد التقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء؛
- محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها؛
- تحديد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم.

وتسجل العمليات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونتها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم.

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي

نشير إلى أن هذا الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي المحاسبي مستمد من النظام الأنجلوساكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي،ويتميز النظام المحاسبي بعدة خصائص تستخلصها من التعريف:[1]

- يرتكز على المبادئ أكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي و مدونة الحسابات

الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف اختيارات المهنيين والمستثمرين، ويساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

[1]- سفيان نقماري، رحمة بالهادف، **واقع التكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 2013، ص4.

[2]- لعشيش جمال، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق للنظام المحاسبي المالي**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011، ص3.

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛
- تقييم عناصر الميزانية وفق لمبدأ الصورة الوفية والعادلة.

الفرع الثاني: مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي

تتكون مدونة الحسابات فيما يلي: [1]

1- مبادئ مخطط الحسابات

يعد كل كيان مخطط حسابات واحد على الأقل ملائما لهيكله ونشاطه واحتياجه إلى الإعلام الخاص بالتسيير والحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية. وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقة وتوجد فئتان من طبقة الحسابات:

- طبقات حسابات الوضعية؛
- طبقات حسابات التسيير؛
- وكل طبقة تقسم إلى حسابات تعرف بإعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنيين عشري.

2- الإطار المحاسبي الإجباري

- تشكل خلاصة مخطط حسابات الذي يمثل بالنسبة لكل طبقة قائمة حسابات ذات رقمين اثنين الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على جميع الكيانات أيا كان نشاطها وحجمها إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة تعنيها. وداخل هذا الإطار يمكن للكيانات أن تفتح جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها وتقترح مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر.
- توزع العمليات المتعلقة بالميزانية في خمسة أصناف حسابات توصف بحسابات الميزانية.

والإطار المحاسبي لحساب الميزانية هو الآتي:

الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال

- 10 رأس المال، الاحتياطات وما يماثلها؛
- 11 الترحيل من جديد؛
- 12 نتيجة السنة المالية؛

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في 2008/07/26، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 2009/03/25، ص 44- 45.

- 13 المنتوجات والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال؛
- 14 متاح؛
- 15 المؤونات للأعباء – الخصوم غير جارية؛
- 16 الاقتراضات والديون المماثلة؛
- 17 الديون المرتبطة بالمساهمات؛
- 18 حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة؛
- 19 متاح.

الصنف الثاني: حسابات التثبيتات

- 20 التثبيتات؛
- 21 التثبيتات العينية؛
- 22 التثبيتات في شكل امتياز؛
- 23 التثبيتات الجاري انجازها؛
- 24 متاح؛
- 25 متاح؛
- 26 مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات؛
- 27 تثبيتات مالية أخرى؛
- 28 اهتلاك التثبيتات؛
- 29 خسائر القيمة عن التثبيتات.

الصنف الثالث: حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ

- 30 مخزونات البضائع؛
- 31 المواد الأولية واللوازم؛
- 32 التموينات الأخرى؛
- 33 سلع قيد الانجاز؛
- 34 خدمات قيد الانجاز؛
- 35 مخزونات المنتجات؛
- 36 المخزونات المأتية من التثبيتات؛
- 37 المخزونات في الخارج (التي هي في الطريق، في المستودع أو إيداع)؛
- 38 المشتريات المخزنة؛

- 39 خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.

الصنف الرابع: حسابات الغير

- 40 الموردون والحسابات الملحقة؛
- 41 الزبائن والحسابات الملحقة؛
- 42 المستخدمون والحسابات الملحقة؛
- 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة؛
- 44 الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة؛
- 45 المجمع والشركاء؛
- 46 مختلف الدائنين ومختلف المدينين؛
- 47 الحسابات الانتقالية أو الانتظارية؛
- 48 الأعباء أو المنتجات المعينة مسبقا والمؤونات؛
- 49 خسائر القيمة عن حسابات الغير.

الصنف الخامس: الحسابات المالية

- 50 القيم المنقولة للتوظيف؛
- 51 البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها؛
- 52 الأدوات المالية المشتقة؛
- 53 الصندوق؛
- 54 وكلات التسبيقات والاعتمادات؛
- 55 متاح؛
- 56 متاح؛
- 57 متاح؛
- 58 التحويلات الداخلية؛
- 59 خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية.

تقسم العمليات المتعلقة لحساب النتائج (التقديم حسب طبيعة الأعباء) على صنفين من الحسابات الموصوفة لحسابات التسيير.

الإطار المحاسبي لهذه الحسابات التسييرية حسب الطبيعة هو الآتي:

الصنف السادس: حسابات الأعباء

- 60 المشتريات المستهلكة؛
- 61 الخدمات الخارجية؛
- 62 الخدمات الخارجية الأخرى؛
- 63 أعباء المستخدمين؛
- 64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة؛
- 65 الأعباء العملياتية الأخرى؛
- 66 الأعباء المالية؛
- 67 العناصر الغير العادية_ الأعباء؛
- 68 المخصصات للاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة؛
- 69 الضرائب على النتائج وما يماثلها.

الصنف السابع: حسابات المنتوجات

- 70 المبيعات من البضائع والمنتوجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة؛
- 72 الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون؛
- 73 الإنتاج المثبت؛
- 74 إعانات الاستغلال؛
- 75 المنتوجات العملياتية الأخرى؛
- 76 المنتوجات المالية؛
- 77 العناصر غير عادية_ المنتجات؛
- 78 الاسترجاعات عن الخسائر القيمة والمؤونات.

تستعمل المؤسسات بحرية، الطبقات 0، 8 و9 غير مستعملة في الإطار المحاسبي، وذلك لمتابعة محاسبتها التسييرية، والتزاماتها المالية خارج الميزانية. أو من أجل عمليات خاصة محتملة قد لا يكون لها موقع في حسابات الطبقات من 1 إلى 7 فالمتابعة الدائمة للالتزامات المالية خارج الميزانية تشكل إلزاما. وعليه تظهر وضعية هذه الالتزامات في نهاية الفترة في ملحق الكشوف المالية.

المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه

الفرع الأول: مبادئ النظام المحاسبي المالي

يبنى مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وقد حددها ب 13 مبدأ وهي:[1]

1- الدورة المحاسبية:

عندما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01 وتنتهي في 12/31 كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية، مخالف لتاريخ 12/31 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من اثني عشر (12) شهرا، كان تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

2- استقلالية الدورات:

النتيجة المحققة في كل فترة مستقلة عن التي تسبقها والتي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

3- مبدأ قاعدة الوحدة المحاسبية:

تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين الأصول وخصوم وأعباء ونواتج المؤسسة من ناحية، وبيت التي تخص المشاركين بالأموال الخاصة والمساهمين من ناحية أخرى، وعليه فيجب إلا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها.

4- مبدأ قاعدة الوحدة الاقتصادية:

لابد من توحيد القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري).

5- مبدأ الأهمية النسبية:

تكون معلومة ذات أهمية إذا كان غيابها من القوائم المالية يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف مستعملي هذه القوائم.

---

[1]- إبراهيم بورنان، الطاهر مخلوف، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة ضمن الملقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2009، ص4-6.

6- مبدأ الحيطة والحذر:

يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شانها أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجها، لكن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

7- مبدأ استمرارية الطرق:

أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة خلال الفترات المتعاقبة، ذلك لان انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

8- مبدأ التكلفة التاريخية:

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة. بخلاف فانه يمكن تعويض لتكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة وفي حالات خاصة، مثل: الأدوات المالية والأصول البيولوجية.

9- مبدأ عدم المماس بالميزانية الافتتاحية:

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

10- مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:

من الضروري تسجيل وإظهار العمليات والأحداث الاقتصادية حسب حقيقتها الاقتصادية، وليس حسب شكلها القانوني، فمثلا عملية القرض الإيجاري من الناحية القانونية تعتبر عملية إيجار، إما من الناحية الاقتصادية فهي تعتبر عملية بيع أو شراء.

11- مبدأ عدم المقاصة:

لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء بالتتابع أو على أساس صاف.

12- الصورة الصادقة:

يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الوضع المالي لها، وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق.

13- مبدأ القيد المزدوج:

تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج" حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

الفرع الثاني: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 05.04.02 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاضعة لأحكام الخاصة بها والمعنويين بمسك المحاسبي هو:[1]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة؛

كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

[1]- الجريدة الرسمية، **القانون 07-11**، العدد 74، مرجع سبق ذكره، المادة 4، ص3.

المبحث الثالث: ماهية الإفصاح المحاسبي

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة في بداية الستينات بموضوع الإفصاح، حيث أن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، ذلك باعتبار أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قرارات على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها من دائرة الشركة مباشرة، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح.

المطلب الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي وأنواعه

الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة وهو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المؤسسة بحيث يعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة.

كما يعرف الإفصاح بأنه: عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو صفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات الشركة.[1]

فقد عرف الإفصاح بشكل عام بأنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها. فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.

وعرف الإفصاح المحاسبي كما يلي: إظهار المعلومات التي قد تؤثر في موقف اتخاذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل.

كما عرف أيضا على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد.

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، إلا أنها اختلفت فيها بينها حول

[1]- خليل عبد الرزاق، عبيدي نعيمة، **الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي SCF وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الإفصاح المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص3.

كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها، فالتعريف الأول اظهر ضرورة إبراز كافة المعلومات أما التعريف الثاني فقد ركز على المعلومات الضرورية فقط. ولم يوضح التعريفان الأول والثاني طبيعة مستخدم المعلومات، فالمستخدمين من القوائم المالية إلى اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين (كما ورد في التعريف الثالث) أي وجود مستخدمين داخليين يقود إلى الإفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أي صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب، كما أن وجود المستخدمين الخارجين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية.[1]

ويتضح أيضا أن مفهوم الإفصاح يعني توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لها الداخلية والخارجية، بحيث تكون هذه المعلومة مفيدة وضرورية توضح حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ونشاطها، مما يجعل هذه المعلومة تساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تهدف استمرارية عمل هذه الوحدة.[2] فالشكل التالي يوضح الإفصاح المحاسبي كوظيفة محاسبية لتوصيل المعلومات لمستخدميها:

[1]- رولا كاسر لايقة، **القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص54-55.

[2]- زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص47.

الشكل رقم (1-1): الوظيفة المحاسبية للإفصاح

وظيفة القياس (تجميع، تبويب، تسجيل البيانات عن الأصول الاقتصادية ومصادرها وتغيراتها خلال لفترة المحاسبية)

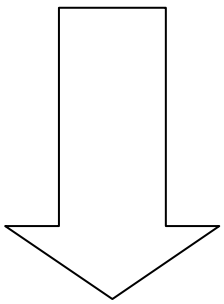

معايير محاسبية تحكم القياس والاعتراف والإفصاح وقوانين منظمة الشركات

القوائم المالية:

- قائمة الدخل
- قائمة المركز المالي
- قائمة التدفق النقدي
- قائمة التغير في حقوق الملكية

(تتضمن معلومات محاسبية)

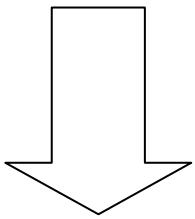

الإفصاح المحاسبي

وظيفة الاتصال (توصيل البيانات والمعلومات إلى الفئات المستخدمة لها)

المصدر: زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص47.

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

هناك أنواع مختلفة لطرق الإفصاح المحاسبي يمكن تصنيفها كما يلي: [1]

1- الإفصاح المحاسبي وفقا لأغراضه:

وينقسم بدوره إلى نوعين:

- **الإفصاح الحمائي:**

ويقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يجب توفيرها بقصد حماية المستثمرين العاديين الغير الخبراء.

- **الإفصاح التدقيقي أو الإعلامي:**

ويقصد به توفير كامل المعلومات اللازمة للتحليل الاستثماري.

2- الإفصاح المحاسبي وفقا لإلزاميته:

وينقسم بدوره إلى نوعين:

- **الإفصاح الرسمي أو الإلزامي:**

ويتمثل في المعلومات التي تلزم الشركات بعرضها بموجب المعايير المحاسبية وقانون الشركات وقانون الأوراق المالية، وبموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة البورصة.

- **الإفصاح الاختياري أو الإضافي:**

ويمثل المعلومات الصادرة التي تبادر الشركات التي نشرها طوعا وبدون إلزام وذلك سعيا منها لتحسين نوعية الإفصاح.

ويمكن تقسيم الإفصاح أيضا تبعا لأهدافها كما يلي:[2]

- **الإفصاح الكامل (الشامل):**

[1]- حسياني عبد الحميد، **أهمية الانتقال للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وللمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات**، مذكرة تخرج ضمن .متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص62-63

[2]- صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص65-66.

يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق من نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

- **الإفصاح العادل:**

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يتضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

- **الإفصاح الكافي:**

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشر في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

- **الإفصاح الملائم:**

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):**

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية والغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

- **الإفصاح الوقائي (التقليدي):**

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

الفرع الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية :[1]

1- المستهدف للمعلومات المحاسبية :

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية: الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها. وقد كرس دفين (Devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك كركن أساسي في أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب.

2- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية :

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية لعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة (In Formation Relevance) وفي هذا الإطار تلتقي وجهتا نظر أهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية فهما: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA)، فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد التقارير الصادرة عنها عام 1977 على ما يلي: "في حين تعتبر الأهمية النسبية (Materiality) بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح وتعتبر الملائمة (Relevance) المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى.

[1]- وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة** ،الجزء الثاني، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص371-380.

3- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي :

قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة ثم قائمة التغيرات في المركز المالي هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم. لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها لذا يترتب على ذلك نشؤ مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

4- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

إن القدرة على قراءة التقارير المالية ومضمونها يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة وعليه يجب أن يراعي معدوا القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه.

ومدى قابليتها للقراءة والفهم ومستخدمي البيانات المالية ولذا يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة عموماً جرى العرف على أن يقيم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل أما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

الفرع الثاني: العناصر المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية وقد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وأخيرا هناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويتضح ذلك فيما يلي:[1]

1- عوامل بيئية:

[1]- محمود ابراهيم تركي، **تحليل التقارير المالية**، الطبعة2، مطابع جامعة تملك سعود، السعودية، 1995، ص28-30.

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون المؤسسات في انجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة بتقرير الإدارة، وأشار قانون المؤسسات الانجليزي أيضا إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها.

بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وهي تحوي غالبا تقرير مجلس الإدارة وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإحصائية الأخرى، وقد يرجع أسباب هذا الاختلاف بين التقارير المالية والمعلومات الواردة بها في كل من انجلترا وأمريكا إلى السلطة التي تشرف وتراقب على هذه الشركات، ومدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم المستثمر في أمريكا أساسا برقم صافي الدخل بينما يهتم المستثمر في انجلترا بقيمة المبالغ الموزعة ومدى قدرة المشروع على سداد التزاماته في المستقبل.

2- عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات وخاصة من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات علاوة على القابلية للتحقق والمقارنة، ومقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات) وتحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح الموفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها، وإعدادها وعرضها في القوائم المالية.

3- عوامل تتعلق بالشركة:

وهي: حجم الشركة، وجد في عدد من الدراسات الميدانية علاقة بين حجم الشركة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية من الشركات الكبيرة قياسا بالشركات الصغيرة عدد المساهمين، بحيث توجد عاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح. ولهذا العامل أثر مباشر على درجة الإفصاح بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق، المدقق الخارجي، حيث يقوم بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات الشركة، للوقوف على مدى إلزامها بالأسس، والقواعد والمبادئ، والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية التي يفرضها قانون المهنة.

المطلب الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير

الفرع الأول: أساليب الإفصاح المحاسبي

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو الملاحق، وهي أساليب مكملة لبعضها البعض حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة وأهمية المعلومات، فهناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية أو في الهوامش وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية، هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للأوضاع المالية منها:[1]

1- إعداد القوائم المالية وترتب بنودها:

إذ أنه جزء مهما من الإفصاح المحاسبي في عرض القوائم المالية، وترتب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهماه وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

2- الملاحظات الهامشية:

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، المتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على المعلومات كمية أو وضعية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

3- الملاحق:

وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الامتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ.

4- المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:

تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ تقييم مخزون نهاية المدة.

[1]- محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص584.

5- تقرير المراجع:

يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس إدارة المؤسسة، حيث من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي فني محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

الفرع الثاني: الشفافية في التقارير

يشمل الهدف من إعداد القوائم المالية توفير معلومات عن المركز المالي (الميزانية) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات في المركز المالي (قائمة التدفقات النقدية) للمؤسسة، ويتم تامين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية، من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

ويقصد بالشفافية قيام المؤسسة أو الجهة المعنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت التصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المهنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه البيانات والمعلومات المالية وغير المالية معبرة عن المركز الحقيقي للمؤسسة، وتوجد عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:[1]

- أو تكون الشفافية الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستفتاء الشكل ونسشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهور أو سنوات من صدورها؛
- أن تكون واضحة على النحو الذي يزيل غموض الألفاظ غير المفهومة أو التي تستخدم بعض عبارات المعايير المحاسبية مثل صافي الربح قبل الفوائد أو صافي الربح قبل الضريبة دون الإشارة إلى الخضوع والإعفاء من الضريبة لصافي الربح؛
- أن ترتبط الشفافية بمبدأ المساءلة في حد ذاتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار الحقائق والأخطاء ومحاسبة المقصرين.

ولقد كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تمت في المؤسسات الكبرى، الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة وحوكمة المؤسسات، وترسيخ تطبيقها حتى تحول دون تكرار مثل هذه الأزمات لأن افتقاد الشفافية أدى إلى افتقاد المساءلة التي تلزم المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش، وتتطلب المساءلة حرية الوصول إلى المعلومات ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح.

---

[1]- لطيف زيود، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، العدد1، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، سوريا، 2007، ص178.

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ عل المصالح المساهمين والإطراف الأخرى، فكل المؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات.[1]

[1]- صبايحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص102-103.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول محاولة الإلمام بعناصر الإطار العام للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجديد والإفصاح المحاسبي تبين لنا ما يلي:

إن تطبيق نظام محاسبي مالي سيؤدي إلى التغير في العادات والممارسات المحاسبية السابقة ويؤثر على الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسات بسبب غياب التكوين والتدريب على النظام المحاسبي الجديد إلا أنه من ناحية أخرى فلا يمكن أن يعطي النظام المالي المحاسبي ثماره وهو يطبق في مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة ومؤهلة لتطبيق هذا النظام ولاسيما افتقارها إلى مسيرين يعطون الأهمية البالغة من شفافية ودقة والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة، بالإضافة إلى نقص وقد يكون انعدام في بعض المؤسسات لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

إن الإفصاح المحاسبي تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن التسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها، مما استوجب السعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي.

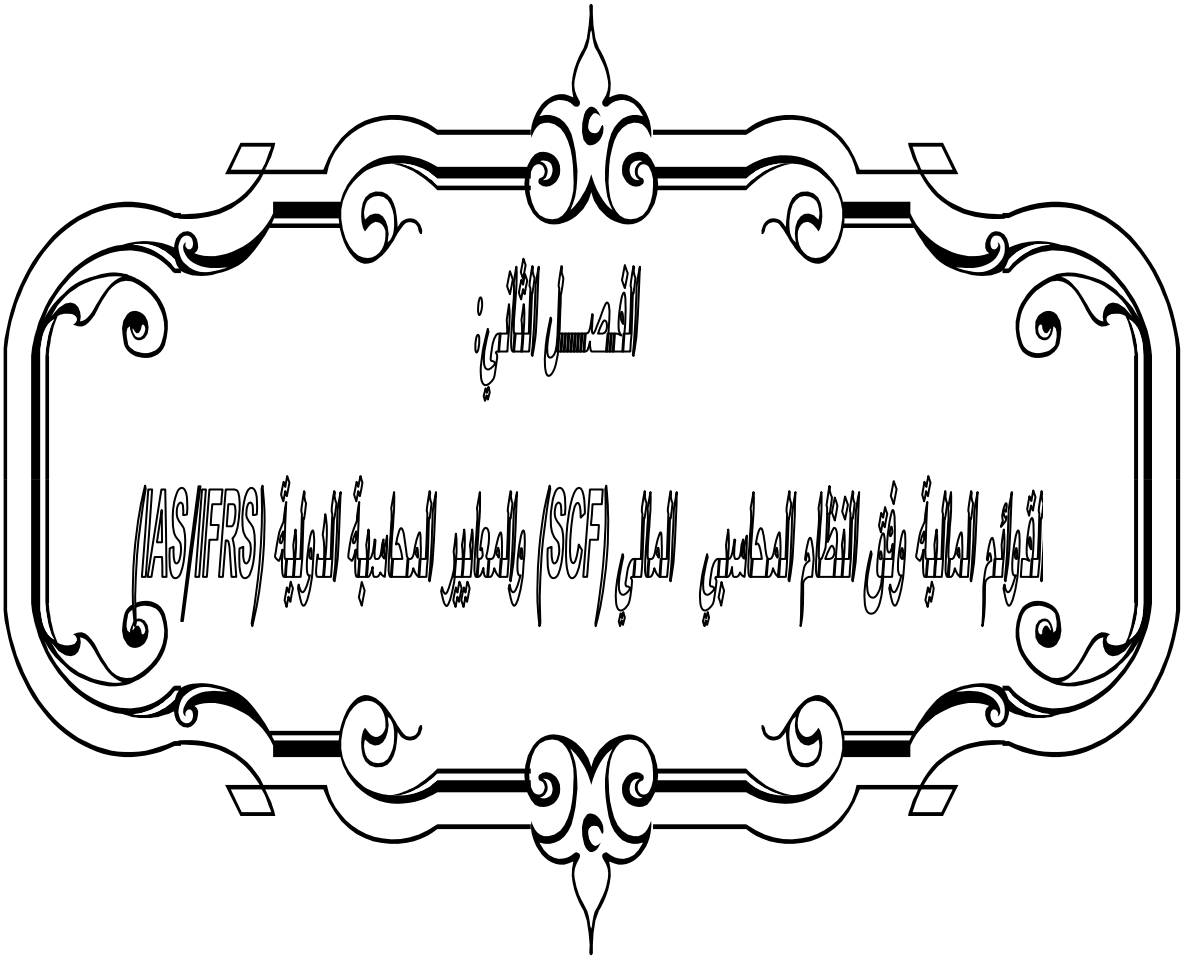
الفصل الثاني:
القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

تمهيد:

المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات له مدخلات ومخرجات، تتمثل هذه الأخيرة في القوائم المالية التي تعبر عن الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة بشتى أنواعها. وعليه فهي تعد وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات إلى مستخدميها، وحتى تكون هذه القوائم مفهومة وواضحة لكل الأطراف المستخدمة لها داخل أو خارج الدولة التي تعمل فيها المؤسسات لابد أن تعد وفق أسس ومبادئ متعارف عليها دوليا، لذلك تعد معايير الإبلاغ المالي الدولي مرجعية للعديد من المؤسسات لإعداد قوائمها المالية خاصة على المستوى الدول التي لا تملك معايير خاص بها.

ولقد حققت معايير المحاسبة الدولية انتشارا عالميا واسعا، كما أنه هناك اتجاها دوليا واضحا لتبني أو عولمة المعايير الدولية للمحاسبة لمجموعة واحدة من المعايير العالمية عالية الجودة، لتستخدم بصفة أساسية وإلزامية خلال الفترات القادمة بواسطة ألاف المؤسسات على المستوى العالمي، وذلك باعتبارها مصدرا أساسيا لضوابط إعداد القوائم المالية وتوحيد أسس عرضها والإفصاح عنها.

وفي هذا الصدد ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

المبحث الثاني: المعايير المحاسبة الدولية (IAS) وإعداد التقارير المالية (IFRS)

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم التقارير المحاسبية، فهي ذو فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في مواردها المتاحة، ومن ناحية أخرى فإن القوائم تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 فالقوائم المالية يقصد بها "تلك التي يتوقع أن تلبي احتياجات المستعملين الذين لا تتوفى لديهم السلطة على طلب المعلومات التي تتلائم مع رغباتهم واحتياجاتهم الخاصة".[1]

ويمكن تعريفها أيضا أنها: "مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية التالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة في الأداء من خلال حساب النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تغيرات الخزينة، وذلك من أجل تلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية".[2]

وتعتبر القوائم المالي الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنه تقتبس المركز المالي للمؤسسة، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.

وقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 إلى عرض القوائم المالية، وكذلك صدر عن مجلس المعايير المحاسبية IASB دليل عن كيفية إعداد القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية.[3]

---

[1]- عقاري مصطفى، **المعيار المحاسبي الدولي رقم01: عرض القوائم المالية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الأول، جامعة باتنة، 2007 ، ص13.

[2] - Robert Obert, **pratique des normes IAS/IFRS**, DUNOD, Paris,2002,P54

[3]- أوسرير منور، مجبر محمد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول حساب النتائج"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "النظام المحاسبي المالي الجديد" تجارب، تطبيقات وآفاق، يومي 18/17 جانفي 2010، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، ص3.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ومن بين هذه الخصائص نجد ما يلي:[1]

1. **القابلية للفهم (Intelligibilité)**: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وعلى كل حال، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل المستخدمين.
2. **الملائمة (Pertinence)**: لتكن المعلومة مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومة ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم لتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتها الماضية.
3. **المصداقية (Fiabilité)**: لتكن المعلومة مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعتبر بصدق عما يقصد أن تعتبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا.
4. **التعبير الصادق**: لكي تتصف المعلومات بمصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة وتتعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر في كونها لا ترقي إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره، وهذا ليس بسبب التحيز فيها، ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها.
5. **الجوهر قبل الشكل**: لكي تعبر المعلومات تعبيرا صادقا عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تعبر عنها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، أن جوهر المعلومات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني.
6. **الحياد**: يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

[1] – أحمد علي إبراهيم، وفاء يحي أحمد حجازي، **قراءة القوائم المالية**، كود 143، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، القاهرة، 2008، ص10-12.

7. **الاكتمال:** حتى تتصف المعلومات بمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، هكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

8. **القابلية للمقارنة (Comparabilité)**:يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء كما يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي.

أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB فتناول الخصائص النوعية للمعلومات المالية كما يلي:

الشكل رقم (2-1) : الخصائص النوعية للقوائم المالية

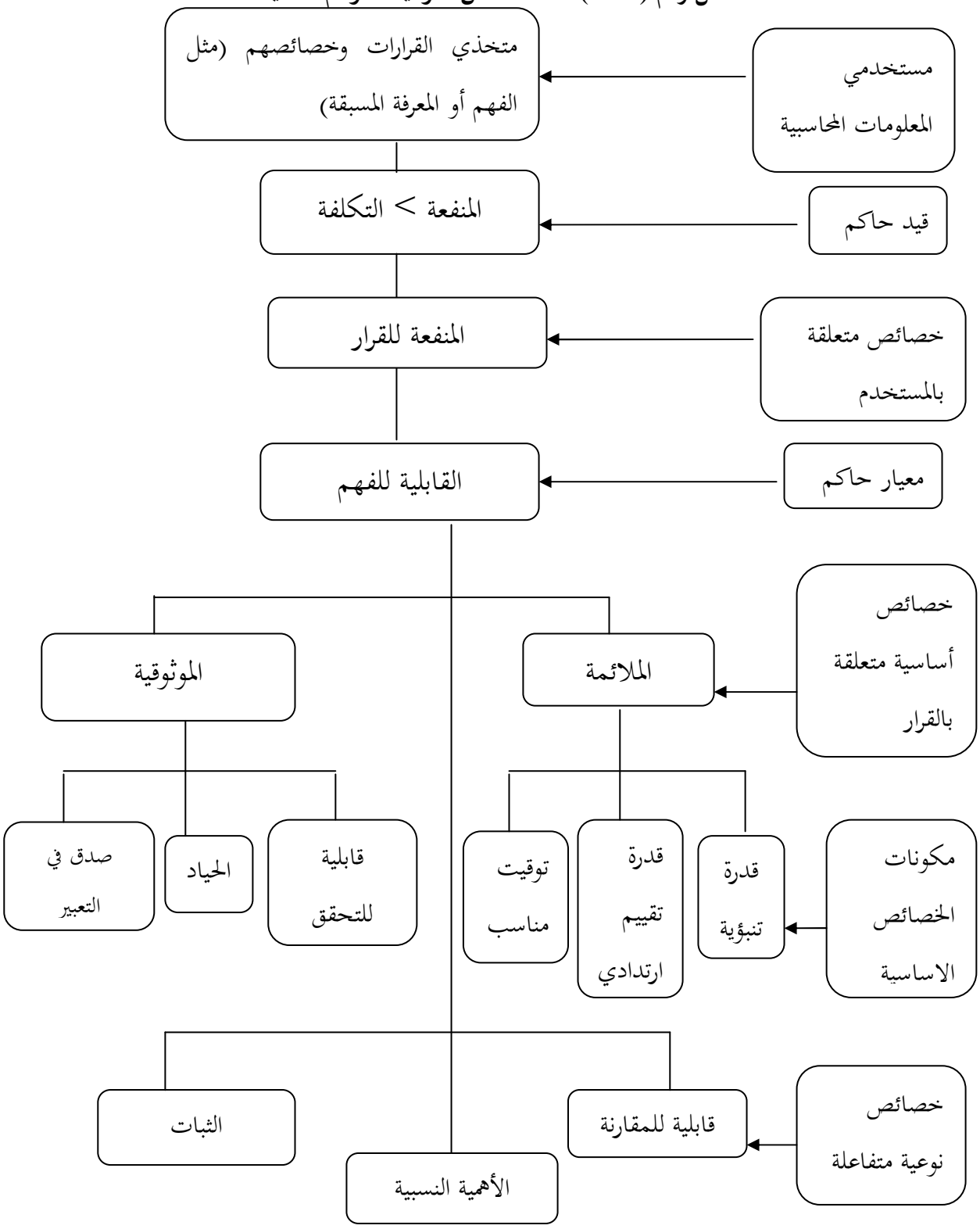

المصدر: رضوان حلوة حنان، **مدخل للنظرية المحاسبية**، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص68.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية ومستخدميها

الفرع الأول: أهداف القوائم المالية

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية، كما وردت في القائمة رقم (4) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة APB "Accounting principles board" المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين " Accounting the american institue of certified public" ما يلي:[1]

1. تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:
   - القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف المشروع؛
   - بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع؛
   - تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات ؛
   - بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.
2. تقديم معلومات موثوقة حول تغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في شداد التزامات الدائنين والموردين..الخ؛
3. تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة؛
4. الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة كحاجات مستخدمي القوائم المالية.

الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية حسب المعايير المحاسبة الدولية على: المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين، الموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكلائها والجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل ما يلي:[2]

- **المستثمرون:** يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتفق منها، أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع وعلى توزيع أرباح الأسهم؛
- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل؛

---

[1]- حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص182-183.

[2]- أحمد علي إبراهيم، وفاء يحي أحمد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص6-7.

- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق؛
- **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعميل رئيسي لهم.
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرار المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها؛
- **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المؤسسة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات متشابهة؛
- **الجمهور:** تؤثر المؤسسة على قرار الجمهور بطرق متنوعة فعلى سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين. ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

يمكن عرض مستعملي المعلومات المحاسبية وطبيعة علاقاتهم بها وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2–1) : مستعملي المعلومات المحاسبية

المستعملون	أنشطتهم	حاجاتهم للمعلومات
المسيرون	تسيير وإعداد الإستراتيجية	تقييم الذمة والنتائج
الحكومة	إعداد ومراقبة الأنظمة والإجراءات الجبائية، إعداد الإحصاءات الوطنية	نشاطات المؤسسة، توزيع الموارد ومكونات النتائج
المستثمرون	الاستثمار	المخاطر الربحية، العائد على الاستثمار
المقرضون	تقييم الضمانات المقدمة، تقديم العروض	قدرة السداد
الزبائن والموردون	التعاقد مع الزبائن	الاستمرارية / قدرة السداد
الموظفون	التعاقد مع المؤسسة، التفاوض حول الأجور والمناصب	الاستمرارية، كفاءة وشرعية المسيرين
المراجعون الخارجيون	– التحقق من صحة الصورة الوفية – احترام القواعد المحاسبية والجبائية	حالة الذمة والنتائج

	والاجتماعية ...الخ	
الجمهور العريض	تلقي صورة المؤسسة وسمعتها	نشاطات المؤسسة وتطورها، دورها الاجتماعي

Source: Jaen Luc Siruguet et les autres, **le contrôle interne bancaire et la fraude**, éd DUNOD, Paris, 2006, P136.

المطلب الثالث: تقديم القوائم المالية وقياسها

الفرع الأول: تقديم القوائم المالية

طبقا للمادة 25 من قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428م الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، تشمل الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي على ما يلي:

- الميزانية؛
- حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- الملحق.

1. الميزانية:

عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 08/156 الميزانية كالتالي: " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية".

إذن وطبقا لـ (ن.م.م) فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.[1]

وجاء في المادة 220-1 أن " الميزانية تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول (أي العناصر) التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:[2]

[1]- عبد الرحمن عطية ، **المحاسبة العامة وفق للنظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص10.

[2]- نفسه، ص 155-156.

ويتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة، ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عاصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:

1- الأصول:

تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية وتتشكل هذه الأصول من أصول غير جارية، وأصول جارية.[1]

أ- الأصول غير جارية:

وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية[2]، و تتمثل هذه الأصول فيما يلي:[3]

- التثبيتات غير المادية (تثبيتات معنوية) مثل العلامات التجارية، فارق الاقتناء..الخ؛
- التثبيتات المادية مثل الأراضي، المباني... الخ؛
- التثبيتات في شكل امتياز؛
- التثبيتات الجاري انجازها؛
- التثبيتات المالية مثل سندات المساهمة، سندات مثبتة أخرى...الخ.

ب- الأصول الجارية:

هي الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساس لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا تخضع استعمالها لقيود، وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي: [4]

- المخزونات؛
- الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة مثل المدينون، أوراق القبض...الخ؛
- الموجودات وما يماثلها مثل القيم القابلة للتوظيف، أشباه الخزينة...الخ.

---

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008**، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 27، المادتين 20-21، ص13.

[2]- نفسه، المادة 21، ص13.

[3]- كتوش عاشور، **المحاسبة العامة أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص94.

[4]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، المادة 21، ص13.

2- الأموال الخاصة:

وهو ما تبق من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها. وتتمثل كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.

3- الخصوم:

وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية[1]، وتنقسم الخصوم إلى:

أ- الخصوم غير جارية:

وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة والتي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهرا،[2] وتتمثل فيما يلي:[3]

- المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا مثل: المؤونات، إعانة الاستثمار...الخ؛
- الضرائب مثل الضرائب المؤجلة، مؤونات الضرائب...الخ؛
- الاقتراضات والديون مثل: السندات، قروض بنكية...الخ.

ب- خصوم جارية:

هي التزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال، وتتضمن العناصر التالية:[4]

- الذمم الدائنة مثل: الموردون، العاملون...الخ؛
- القروض قصيرة الأجل.

2. قائمة حسابات النتائج:

فقد عرفه (ن.م.م) بأنه "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (النواتج) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ تحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز(الفارق) النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة ".

[1]- كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 23، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3]- كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص95.

[4]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 22، مرجع سبق ذكره، ص13.

كما بين النظام المحاسبي المالي (SCF) أهم النتائج والنواتج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وشكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء والنواتج غير أنه بإمكان المؤسسات إعداد هذا الكشف حسب الطبيعة وحسب الوظيفة،[1] وهي كما يلي: [2]

2-1. حساب النتائج حسب الطبيعة: يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات، مشتريات، البضائع...الخ). وهو ما يسمح بمجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي من الاستغلال.

2-2. حساب النتائج حسب الوظائف: ويقدم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية من أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات، مشتريات، البضائع...الخ) إلى أعباء حسب الوظيفة.

3. جدول سيولة الخزينة:

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشان استخدام هذه السيولة المالية.[3]

ويتضمن هذا الجدول على ما يلي:[4]

أ- **الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال):** تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.

ب- **الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار):** تتضمن المبلغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.

ت- **الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل):** تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة قروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

---

[1]- عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره، ص153.

[2]- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الادارة المالية، جامعة المنتوري –قسنطينة-، 2011-2012، ص ص 47-50.

[3]- الجريدة الرسمية، **القرار المؤرخ في 2008/07/26**، العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة 1.240، ص26.

[4]- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 80.

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، و هي كما يلي:[1]

- **فالطريقة المباشرة** الموصى بها تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الخارجية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق إلي صادق؛
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصورة.

- **الطريقة غير المباشرة:** تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)؛
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة..) و هذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

4. جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، وهي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997م. ويقدم هذا الجدول حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية.

من أجل إعداد هذا الجدول يجب التأكد على نقطتين هم:

أ- تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

- رأس المال المؤسسة؛
- علاوة الإصدار؛
- فارق التقييم؛
- فارق إعادة التقييم؛
- الاحتياجات والنتيجة.

[1]- الجريدة الرسمية، **قرار مؤرخ في 2008/07/26**، العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة 3.240، ص26.

ب– تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:

- التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة مثل تغيير طريقة الإهلاك أو تصحيح الأخطاء في التقديرات المحاسبية؛
- مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات؛
- النتيجة الصافية؛
- المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة التي تشمل على زيادة رأس المال، الحصص المدفوعة والأرباح والخسائر الغير المدرجة في الحسابات.[1]

5. ملحق الكشوف المالية:

يحتوي ملحق الكشوف المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالي، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. وتخص المعلومات الموجودة في الملحق أربعة أبعاد للمؤسسة، وهي: اقتصادية، قانونية، جبائية واجتماعية[2]، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2–2): المعلومات الموجودة في الملحق

اقتصادية	قانونية	جبائية	اجتماعية
- طرق التقييم - طور بعض البنود طرق - حساب الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة - جرد المحفظة المالية للقيم القابلة للتوظيف	- مبلغ الاتزامات المالية - هيكل الرأس المال الاجتماعي للمؤسسة - القروض المضمونة	- توزيع الضرائب بين النتيجة الجارية والنتيجة الاستثنائية	- عدد العمال - مبلغ الاجور الاجمالية المدفوعة - المبالغ المسددة كامتيازات اجتماعية.

Source : Nacer eddine Sadi,**Aanalyse Financiere d'Eentreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes Françaises et internationales**, L'Harmattan, Paris, 2009, p66.

[1]– لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص60-61.

[2]– نفسه، ص62-63.

الفرع الثاني: قياس القوائم المالية

القياس هو عملية تحديد القيم المالية التي يجب أن تسجل بها عناصر القوائم المالية التي يجب أن تسحل بها عناصر القوائم المالية، وتظهر في الميزانية وحسابات النتائج ويتطلب ذلك اختيار أساس معين للقياس.

وترتكز عملية التقييم في النظام المحاسبي المالي على مبدأ التكلفة التاريخية،[1] إلا أن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلى عدة طرق في التقييم:

1. **التكلفة التاريخية:** تمثل التكلفة التاريخية للحدث المالي التكلفة الحقيقة الفعالية المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام، بحيث يتطلب تسجيل الأحداث المالية وجود دليل مادي للإثبات والتوثيق يوفره أساس التكلفة التاريخية من خلال مستندات تكفي لإقامة الحجة على وقوع الحدث المالي وأدلة إثباته، وتتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتنزيلات، وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الآتي:[2]

- بالنسبة إلى السلع المكتسبة بمقابل فتقيم بتكلفة الشراء؛
- بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية فالتقييم يكون حسب قيمة المساهمة؛
- بالنسبة للسلع المكتسبة مجانا فتقيم بالقيمة العادلة في تاريخ دخولها؛
- بالنسبة للسلع المكتسبة عن طريق التبادل، تسجل الأصول غير المتماثلة بالقيمة العادلة الأصول المستلمة، وتسجل الأصول المتماثلة بالقيمة المحاسبية الأصول المقدمة للمبادلة؛
- بالنسبة للسلع أو الخدمات التي تنتجها المؤسسة فتقيم بتكلفة الإنتاج.

2. **القيمة المحينة (الحالية):** يتم الإثبات الأصول بالقيمة المحينة لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية التي يولدها العنصر ضمن النشاط العادي، تسجل الخصوم بالقيمة المحينة لصافي التدفقات النقدية الحاجة المستقبلية المنتظر طلبها لتسديد الالتزامات ضمن النشاط العادي.[3]

3. **القيمة القابلة للتحقيق:** تظهر الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة. وتظهر الالتزامات بالقيم المستحقة الأداء، أي المبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل.[4]

---

[1]- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس للإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، القاهرة، 2000، ص114.

[2]- بن عروج صبرينة، **أهمية انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص18.

[3]- نفسه، ص19.

[4]- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص115.

4. **القيمة العادلة:** تعرف القيمة العادلة بأنها "المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به، أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل في إطار الاتفاق المبرم، وفي شروط المنافسة العادية، وتؤدي عملية التقييم بالقيمة العادلة إلى أظهار عناصر القوائم المالية بالقيمة الأقرب إلى قيمتها الحالية في تاريخ إعداد القوائم المالية". وقد أشارت المعايير المحاسبة الدولية إلى أن أفضل دليل على القيمة العادلة هو الأسعار المعروضة في سوق نشيط يكثر فيه البائعون والمشترون وتتوفر فيه المعلومات لأطراف مطلعة وراغبة في التعامل، بمعنى أن أحدا منهم لا يجهل الظروف المحيطة بهذه السوق أو السلعة المعروضة.[1]

[1]- بن عروج صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص19.

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية وإعداد التقارير المالية

تحظى معايير المحاسبة الدولية أهمية بالغة باعتبارها مرجعية أساسية لمواجهة متطلبات الممارسة المحاسبية، وتوفير الحلول للمشكلات التي تواجه المحاسبين الذين يحرصون على مراعاة نصوصها عند أداء مهامهم، كما أن تحديد الجهة المسؤولة عن إصدارها لا يقل أهمية حتى تكون هذه المعايير مقبولة ومطبقة وبالتالي تحقق الأغراض المبررة لوجودها.

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبة الدولية IAS

الفرع الأول: تعريف المعايير المحاسبة الدولية

بالرجوع إلى الأدبيات المحاسبية نجد عدد هائل من التعاريف لمفهوم المعيار المحاسبي الدولي ومن بينها نذكر ما يلي:

إن كلمة معيار – Standard – جاءت لكلمة ولغة يقصد بالمعيار أنه نموذج يوضع ويقاس على أساسه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته.

ويمكن تعريف المعيار بأنها نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.[1]

أما المعايير المحاسبة الدولية فهي قواعد يتم اعتمادها من طرف شركات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها.[2]

ومن المعروف أنه قبل تشكيل لجنة المعايير الدولية، كان هناك اختلاف بين المعايير من حيث الشكل والمحتوى وهذا في مختل البلدان، لذلك تعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية على وضع معايير محاسبية تلقى القبول على النطاق العالمي وبغية الوصول إلى التوفيق بقدر الإمكان بين السياسات في المعايير المحاسبية المختلفة التي تحكم الأنظمة الوطنية في كل بلد وبدرجة كبيرة إصدار القوائم المالية، وتشمل هذه الأنظمة على معايير محاسبية، كما أنه لا تطغى المعايير المحاسبة الدولية على المعايير المحلية والأنظمة الوطنية.

---

[1] – حسين قاضي، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق، 2008، ص103.

[2] – أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص371.

لكن ينبغي دائما العمل على التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، بحيث نجد أن لجنة معايير المحاسبة الدولية تركز اهتماماتها على الأمور الجوهرية في تنفيذ وتكييف المعايير الموجودة حاليا، وعند صياغة معايير محاسبة دولية لموضوعات ومشكلات جديدة، وعليه تحاول تجنب وضع معايير محاسبية معقدة يصعب تطبيقها بشكل فعال على نطاق عالمي، كما ينبغي مراجعة هذه المعايير باستمرار لكي تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي والحاجة للتحديث.[1]

الفرع الثاني: أسباب وجود معايير المحاسبة الدولية

إن المعايير عموما هي نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلولا ممكنة وقابلة للتطبيق، ومتكررة لأسئلة مطروحة سلفا أو مشاكل مطروحة من قبل تخص العلوم بصفة عامة، وهذا حسب المنظمة الدولية للمعايرة (ISO).

أما أسباب وجود معايير دولية وخصوصا في المجال المحاسبي والمالي يمكن إجمالها في العناصر التالية:[2]

- الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علو المحاسبة واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة مثل معالجة مشكلة عقود الإيجار؛
- وجود اختلافات في شكل ومضمون القوائم المالية؛
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي؛
- تسهيل عملية قراءات القوائم المالية الموحدة؛
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي العالمي؛
- تخفيض التكاليف؛
- تدعيم المرور إلى الأسواق المالية؛
- تسهيل الاتصالات بين المتعاملين الاقتصاديين؛
- من أجل التفكير العقلاني، والتفكير بفعالية أكبر.

الفرع الثالث: عرض المعايير المحاسبة الدولية IAS

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى غاية سنة 2009 واحد وأربعون (41) معيارا محاسبيا (IAS) وألغي منها اثني عشر (12) معيارا وظهرت معايير جديدة معوضة وعددها ثمانية (8) معايير إبلاغ مالي (IFRS)، وكما أشرنا سابقا فقد تم إصدار (IFRS pour MPE) في 9 جويلية 2009 وهو خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و كذلك صدر (IFRS9) الذي يحل محل (IAS39).

[1]- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص125-126.

[2]- نفسه، ص125-126.

والجدول التالي يوضح معايير المحاسبة الدولية:

الجدول رقم (2–3) : معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن (IASB)

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الصدور
IAS1	عرض البيانات المالية	2003
IAS2	المخزون	2003
IAS3	استبدل بالمعيار (IAS28, IAS27)	-
IAS4	استبدل بالمعيار (IAS38, IAS36)	-
IAS5	استبدل بالمعيار (IAS1)	-
IAS6	استبدل بالمعيار (IAS15)	-
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	1992
IAS8	الطرق المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء	2003
IAS9	استبدل بالمعيار (IAS38)	-
IAS10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	2003
IAS11	عقود الإنشاء	1993
IAS12	ضرائب على النتيجة	2000
IAS13	استبدل بالمعيار (IAS8)	-
IAS14	استبدل بالمعيار (IFRS8)	1981
IAS15	ملغى تماما	-
IAS16	التثبيتات المادية	2003
IAS17	عقود الإيجار	2003
IAS18	نواتج الأنشطة العادية	1993
IAS19	منافع الموظفين	2002
IAS20	محاسبة الإعانات الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية	1983
IAS21	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	2003
IAS22	استبدل بالمعيار (IFRS3)	-

IAS23	تكاليف الاقتراض	1993
IAS24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	2003
IAS25	استبدل بالمعيارين (IAS40, IAS39)	-
IAS26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع القواعد	1987
IAS27	القوائم المالية الموحدة والمنفردة	2003
IAS28	المساهمة في المؤسسات الحليفة	2003
IAS29	المعلومات المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	1989
IAS30	استبدل بالمعيار (IFRS7)	1990
IAS31	المساهمة في المؤسسات المساعدة	2003
IAS32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	2003
IAS33	حصة السهم من الأرباح	2003
IAS34	التقارير المالية المرحلية	1998
IAS35	استبدل بالمعيار (IFRS5)	-
IAS36	انخفاض قيمة الأصول	2004
IAS37	المخصصات، الخصوم والأصول المحتملة	1998
IAS38	الأصول غير الملموسة	2004
IAS39	الأدوات المالية: محاسبتها وقياسها	2003
IAS40	الاستثمارات العقارية	2003
IAS41	الزراعة	2000

المصدر: زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص59-60.

المطلب الثاني: مفهوم معايير إعداد التقارير المالية IFRS

أولا: تعريف معايير إعداد التقارير المالية IFRS

لكل مهنة دستور يحكمها ويضبطها ويوجه ممارستها ويحدد معالجتها للأمور المتماثلة، كي تكون هناك قاعدة موحدة للمقارنة من قبل المهتمين بالمهنة، والمحاسبة من المهن العملية التي تكتسب أهميتها من الدور الهام للمعلومات في البيئة الاقتصادية، لها دستورها العالمي الموحد الذي ينطلق من حرص العالمين فيها على إظهار الأرقام التي تعبر عن كم هائل

من الأحداث والعمليات المالية بصدق ودقة وموثوقية، ويمكن أن تكون المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية شكلا من أشكال هذا الدستور، والتي تبنى مسؤولية إصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتتضمن ما يلي:[1]

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs): والتي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وقد صدر منها تسعة (9) معايير لغاية 1 جانفي 2010 وينصرف المعنى الضيق للمعايير الدولية (IFRS) إلى هذه المعايير؛
- المعايير المحاسبة الدولية (IASs): وكانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) قبل الإصلاح الذي مسها في سنة 2001م، حيث أصدرت اللجنة واحد وأربعون (41) معيارا نهاية عام 2000م، ثم تم دمج بعض هذه المعايير في معايير أخرى وألغي البعض منها، فانخفض عددها إلى تسعة وعشرون (29) معيارا ساري المفعول لغاية 1 جانفي 2010م؛
- التفسيرات التي تصدر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) وقد صدر منها أربعة عشر (14) تفسيرا لغاية 1 جانفي 2010م؛
- التفسيرات التي صدرت عن اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC)، وقد صدر منها أربع وثلاثون (34) تفسيرا لغاية مارس 2002.

الفرع الثاني: عرض معايير التقارير المالية الدولية IFRS

ونعرض فيما يلي معايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

جدول رقم (2–4) : معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الخاص ب (IASB)

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الصدور
IFRS1	تبني معايير التقارير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى مرة	2003
IFRS2	المدفوعات المستندة إلى الأسهم	2004
IFRS3	تجميع الأعمال	2004
IFRS4	عقود التأمين	2004
IFRS5	الأصول غير المتداولة التي تتم حيازتها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة	2004
IFRS6	استكشاف وتقويم الموارد الطبيعية	2004
IFRS7	الأدوات المالية (الإفصاح)	2005

[1]– صالحي بوعلام، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص38.

IFRS8	القطاعات التشغيلية	2006

المصدر: زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص60-61.

الفرع الثالث: مزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS

لم يكن يتم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية موحدة على مستوى دول العالم لو لم يكن لهذا التطبيق الموحد مزاياه وفوائده ويمكن التعرف على هذه المزايا على النحو التالي:

- **التناسق والتوافق:**

ويعني ذلك قيام المؤسسات بتطبيق ذات المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجة المحاسبية وبالتالي إظهار القوائم المالية للمؤسسات بصورة مماثلة وموحدة، وبعبارة أخرى تدويل الممارسات المحاسبية والتدقيقية.[1]

- **قابلية للمقارنة:**

ونظرا لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية فإن النتيجة المباشرة لذلك هي قابلية القوائم المالية التي أعدت على هذا النحو للمقارنة من قبل مستخدميها، والمفاضلة بين البدائل على أسس سليمة وواضحة.[2]

- **مواكبة متطلبات العولمة:**

فالعالم الذي نعيش فيه أصبح صغيرا لتطور وسائل الاتصال وازدياد عمليات التبادل بين الدول وإضافة انتشار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات المهنية العالمية، لكل ذلك كان لا بد أن تطال العولمة مهنة المحاسبة بإنشاء منظمة مهنية تعنى بشؤون المحاسبة على مستوى دولي، للاستفادة قدر الإمكان من مزايا العولمة والابتعاد عن شبح مخاطرها، الأمر الذي انتبهت له بعض التكتلات السياسية والاقتصادية التي ألزمت الشركات المدرجة بوجوب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من 2005/01/01.[3]

- **تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين:**

حيث أن الشركات لا يمكن أن تعتمد على نفسها دون غيرها، فقد تحتاج إلى ممولين للتوسع في عملياتها ونشاطاتها، ولا يمكن للمؤسسات التمويلية أن تقوم بمنح قروض إلى في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للشركة التي تحتاج إلى تمويل، ولا يمكن أن تكون هذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية موحدة، وبالتالي فلا تملك الشركة إلا تطبيق هذه المعايير للحصول على تمويل خارجي.[4]

---

[1]- صالحي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3]- نفسه، ص25.

[4]- نفسه، ص26.

- **الولوج إلى الأسواق المالية الدولية:**

إذ تقوم الشركات حاليا بالمنافسة على الولوج إلى الأسواق المالية الدولية لإدراج أسهمها على مستوى دولي وتداوله بسرعة كبيرة مستفيدة بذلك من وسائل الاتصال الحديثة، ولا يمكن للشركات تحقيق ذلك إلا بالالتزام بشروط معينة يجب التقيد بها حتى يسمح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق، وإلا ستضيع فرصا كثيرة كان يمكن اكتسابها من دخول هذه الأسواق، ولعل النكسات التي أصيبت بها الأسواق المالية الدولية كانت لعدة أسباب أهمها المعلومات المحاسبية واختلاف أساليب إعدادها الأمر الذي أدى إلى تطور متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير المحاسبة الدولية.[1]

المطلب الثالث: المعايير المتعلقة بالمعلومة المالية

الفرع الأول: معايير عرض المعلومات المالية

يمكن تعريف إطار عرض المعلومة المالية بأنه الإطار الذي يحدد أهداف القوائم المالية والصفات النوعية للمعلومات التي تتضمنها وعناصر القوائم المالية ومفاهيم الاعتراف والقياس المتعلقة بها، ومع ذلك فقد صدر عن مجلس معايير خاصة بكيفيات إعداد وعرض القوائم المالية والمعلومات التي يجب أن تشملها بالإضافية إلى المعايير الخاصة بالمعلومات المالية الإضافية.

1- القوائم المالية:

تشمل معايير إعداد وعرض القوائم المالية: معيار IAS1 (عرض القوائم المالية)، معيار IAS7 (قائمة التدفقات النقدية)، معيار IAS8 (السياسات المحاسبة والتغيرات في التقديرات والأخطاء)، معيار IAS1 (الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية)، معيار IFRS1 (تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي لأول مرة).

أ- عرض القوائم المالية IAS1:

يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية لضمان قابليتها للمقارنة، ولكي تكون ذات جودة عالية يجب أن تحوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية، والقوائم المالية هي عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وأدائه خلال فترة معينة، ويجب أن تضم هذا القوائم لأي مؤسسة على الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة وملحق يشمل الطرق والسياسات المحاسبية والتوضيحات.[2]

ب- قائمة التدفقات النقدية IAS7:

يهدف المعيار إلى ضمان توفير معلومات حول التغيرات في النقدية وشبه النقدية للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية من خلال قائمة تدفقات النقدية، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية للحكم على قدرة المؤسسة على توفير النقدية،

[1]- خالد جمال الجعارات،مرجع سبق ذكره، ص26.

[2]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص20.

وتستخدم قائمة التدفقات النقدية غالبا كمؤشر للتنبؤ بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية وأثر التغير في الأسعار، وتشمل التدفقات الداخلية والخارجية النقدية وشبه النقدية، ويتم عرض التدفقات النقدية للدورة وفق طبيعة النشاط وذلك إما عن طريق التدفقات الناجمة عن الأنشطة العملياتية أو تدفقات الأنشطة الاستثمارية أو عن طريق تدفقات الأنشطة التمويلية.[1]

ت- السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء IAS8:

من أجل زيادة وتعزيز ملائمة وموثوقية البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية ولزيادة قابليتها للمقارنة جاء هذا المعيار لتحقيق الأهداف التالية:[2]

- تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والتي تمثل الإجراءات والقواعد والمبادئ المتبعة في إعداد القوائم المالية؛
- توضيح المعالجة المحاسبية للتغير في التقديرات المحاسبية؛
- بيان المعالجة المحاسبية لتصحيح الأخطاء التي حدثت في الفترات السابقة وثم اكتشافها خلال الفترة الحالية.

ث- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية IAS10:

يهدف المعيار إلى بيان متى ينبغي على المؤسسة تعديل قوائمه المالية لتعكس الأحداث الواقعة بعد غلق السنة المالية، والمعلومات الواجب الإفصاح عنها حول تاريخ نشر القوائم المالية والأحداث بعد تاريخ الغلق، ويتطلب المعيار عدم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية إذا دلت أحداث بعد تاريخ الغلق، على أن تطبيق هذا المبدأ غير مناسب أو أن استمرارية نشاط المؤسسة لم تعده قائمة، وميز المعيار بين نوعين من الأحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق وهي أحداث تتطلب التعديل وأحداث لا تتطلب التعديل[3].

ج- تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي لأول مرة IFRS1:

يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن القوائم المالية المعدة على أساس معايير المحاسبة الدولية لأول مرة والقوائم المالية الانتقالية، يجب أن تحتوي على معلومات ذات جودة عالية وتحقق ما يلي:[4]

- الشفافية لمستخدميها وتوفير معلومات مقارنة للفترات المعروضة؛

---

[1]- رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، 2010-2011، ص115-116.

[2]- محمود أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص123.

[3]- رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص118.

[4]- محمود أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص703.

- توفر نقطة بداية ملائمة؛
- يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنافع المتأتية لمستخدميها.

2- المعلومات المالية الإضافية:

تشمل معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالمعلومات المالية الإضافية، معيار IAS14 (التقارير حول القطاعات)، معيار IAS24 (الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة)، معيار IAS33 (ربحية السهم) ومعيار IAS34 (التقارير المالية المرحلية).

أ- التقارير حول القطاعات IAS14:

تنشط العديد من المؤسسات في مناطق جغرافية خاضعة لمعدلات وفرص نمو وإمكانيات مستقبلية ومخاطر مختلفة أو تمارس نشاطات مختلفة، لذا فالمعلومات الخاصة بمختلف أنواع منتجاتها وعملياتها في مختلف المناطق الجغرافية للنشاط ضرورية لتقديم التقارير حسب القطاعات لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم أفضل لأداء المؤسسة وتقييم أحسن لمخاطر وعوائد نشاطه، ويهدف المعيار إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حسب القطاعات لمساعدة مستخدمي القوائم المالية لفهم أفضل لأداء المؤسسة ونجاعته.[1]

ب- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة IAS24 :

يهدف المعيار إلى ضمان أن تحتوي القوائم المالية عن المعلومات اللازمة لجذب الانتباه حول إمكانية تأثير المركز المالي للمؤسسة ونجاعته بوجود أطراف ذات العلاقة، وإذا كان أحد الأطراف يملك السيطرة على الطرف الآخر أو يمارس تأثير كبير عليه في اتخاذ قراراته المالية والتشغيلية، ويتطلب هذا المعيار الإفصاح على ما يلي:[2]

- العلاقة بين الشركة الأم والشركات التابعة؛
- في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة يجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة العلاقة والأطراف ذات العلاقة إلى جانب معلومات حول المعاملات لفهم تأثيرها المحتملة؛
- يجب على المؤسسة تقديم معلومات حول أجور المسيرين الرئيسين؛
- تقديم معلومات بشكل مفصل عن كل فئة من فئات الأطراف ذات العلاقة.

[1]- رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص120.

[2]- محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص 408.

ت- ربحية السهم IAS33:

يهدف المعيار إلى توضيح أساس احتساب ربحية السهم وأسلوب عرضه في القوائم المالية لتحسين عملية مقارنة أداء المؤسسة خلال فترات زمنية متعاقبة وبين أداء المؤسسة والمؤسسات المماثلة في النشاط لنفس الفترة، ويطبق المعيار على المؤسسات التي تعرض أسهمها للاكتتاب والتداول والمؤسسات التي بصدد فعل ذلك، وحدد المعيار نوعين من ربحية السهم وهي ربحية السهم الأساسي وربحية السهم المنخفض.[1]

ث- التقارير المالية المرحلية IAS34:

يهدف المعيار إلى بيان الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، ووصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم الكاملة أو المختصرة المرحلية، مما يحسن من قدرة مستعمليها على إدراك مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح أو الحكم على نجاعته وتدفقاته النقدية ومركزه المالي وسيولته،[2] ولم يحدد هذا المعيار المؤسسات التي يتوجب عليها نشر هذه التقارير أو عدد مرات نشرها أو الفترات التي يجب فيها ذلك وشجع المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في السوق المالي على تقديم تقارير مالية مرحلية تنسجم مع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار.[3]

الفرع الثاني: البيانات المالية الموحدة

تشمل المعايير الخاصة بالبيانات المالية الموحدة معيار IAS27 (القوائم المالية الموحدة والمنفصلة)، معيار IAS28 (الاستثمارات في الشركات الزميلة)، معيار IAS31 (الحصص في المشاريع المشتركة) ومعيار IFRS3 (اندماج الأعمال).

1- القوائم المالية الموحدة والمنفصلة IAS27:

يهدف المعيار إلى بيان كيفية وإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة لمجموعة من المؤسسات تسيطر عليها الشركة الأم، والبيانات المالية المفصلة المحددة لمساهمات الشركات التابعة، وحسب هذا المعيار يقول عن مؤسسة أنه يسيطر على مؤسسة أو مؤسسات أخرى إذا توفرت أحد الشروط الآتية:[4]

- الحيازة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة على أغلبية حقوق التصويت في مؤسسة آخر؛
- امتلاك أكبر من 50% من الأسهم التي لها حق التصويت والتي تم الحصول عليها في إطار اتفاقية أو شراكة؛

[1]- رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص122.

[2]- شعيب شنوف، محاسبة **المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص169.

[3]- محمد أبو نصر، مرجع سبق ذكره، ص558.

[4]- رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص125.

- سلطة تحديد السياسات المالية والتشغيلية بموجب قانون أو عقد؛
- القدرة على الحصول على أغلبية الأصوات في اجتماع مجلس الإدارة.

2- الاستثمار في الشركات الزميلة IAS28:

يهدف المعيار إلى وضع القواعد المعمول بها لإعداد القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للمستثمر (الشركة المدمجة) عن مساهماته في الشركات الزميلة (الشركات المشاركة)، فالشرك الزميلة هي شركة يحوز فيه المستثمر على نفوذ هام فلا يعتبر شركة تابعة ولا مشروع مشترك، والنفوذ الهام حسب هذا المعيار يقصد به القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات في السياسات المالية والتشغيلية دون ممارسة سيطرة ونقول عن شركة أنها لها نفوذا هامة في الشركة أو شركات أخرى إذا امتلك بشكل مباشر أو غير مباشر على ما بين 20 إلى 50% من حقوق التصويت. ونص المعيار على أن تسجل المساهمات في الشركات الزميلة في القوائم الموحدة وفق طريقة المعادلة إلا إذا صنفت هاته المساهمات كاستثمارات محتفظ بها للبيع فتعالج وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخامس.[1]

3- الحصص في المشاريع المشتركة IAS31:

المشروع المشترك هو إجراء تعاقدي يقوم بموجبه طرفان أو أكثر بنشاط اقتصادي يخضع لسيطرة مشتركة، ويهدف المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية للمساهمات في المشاريع المشتركة وتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية لكل طرف مشترك، ويطبق على محاسبة الحصص في المشاريع المشتركة، وإعداد التقارير المالية حول أصول وخصوم ونواتج وأعباء المشاريع المشتركة في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للشركات المشتركة مهما كان هيكلها والشكل الذي يعمل بموجبه.[2]

4- اندماج الأعمال IFRS3:

تناول هذا المعيار تجميع الأعمال أو دمج الشركات، وبهذا تم إلغاء العمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 22 (IFRS22). ويطبق هذا المعيار على كافة حالات دمج الشركات ماعدا توحيد الشركات تحت السيطرة العامة أو دمج الوحدات المشتركة أو الاندماج بالاتفاق التعاقدي بدون تبادل حصص الملكية أو تشكيل المشروعات المشتركة. وقد أقر المعيار تطبيق طريقة الشراء دون طريقة توحيد المصالح، على أن يتم تقويم كامل لقيمة الأصول القابلة للتحديد والخصوم بقيمتها العادلة.

[1]- رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص126.
[2]- نفسه، ص127.

كما طالب المعيار الدولي رقم 3 (IFRS3) بعدم استهلاك (استنفاذ) شهرة المحل الموجبة بل بأن يتم تخفيض قيمتها سنويا، أما شهرة المحل السالبة فقد طالب المعيار بتحميلها على قائمة الدخل مباشرة، أما بالنسبة لتكاليف إعادة الهيكلة فقد أقر المعيار بالاعتراف بها فقط في حدود الالتزام المحدد في تاريخ الحيازة.[1]

الفرع الثالث: المعايير القطاعية

أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية بعض القطاعات التي تمارس نشاط ذو خصوصية بعض العناية حيث خصص لقطاع التأمينات معيارا محاسبيا IFRS4 (عقود التأمين) ، أما القطاع البنكي فخصص له المعيار IAS26 (المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد)، أما القطاع الفلاحي فقد خصص له المعيار IAS41 (الزراعة)، كما صدر عنه معيار IFRS6 (استكشاف وتقييم الموارد المعدنية) الخاص بقطاع المناجم.

1- عقود التأمين IFRS4:

يطبق هذا المعيار على سائر عقود التامين (بما يتضمن عقود إعادة التأمين)، وقد عرف المعيار عقد التأمين بأنه عقد يقبل بموجبه الطرف الأول (المؤمن) مخاطر التأمين الهامة من طرف لأخر (حامل وثيقة التأمين) على أن يتم تعويض حامل وثيقة التأمين إذا تأثر بوقوع حدث مستقبلي محدود وغير محدود وغير مؤكد. وقد حدد المعيار المعالجة المحاسبية الواجب إتباعها في عقود التأمين والإفصاح المطلوب.[2]

2- المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد IAS26:

يتناول المعيار كيفية إعداد البيانات المالية لبرامج منافع التقاعد ويوضح شكلها ومحتواها، ويعرفها على أنها ترتيبات تقدم المؤسسة بموجبها منافع للموظفين عند أو بعد انتهاء الخدمة (سواء على شكل دخل سنوي أو اقتطاعات) عندما يكون بالإمكان تحديد هذه المنافع ومقدار المساهمات قبل التقاعد، ويدور المعيار حول محورين رئيسين هما: [3]

- تحديد مبادئ القياس والإبلاغ لتقارير برامج وخطط منافع التقاعد، ويجب أن تتضمن قائمة التغيرات في صافي الأصول المتاحة للمنافع؛
- تحديد متطلبات الإفصاح عن منافع التقاعد.

[1]- حسين قاضي، مرجع سبق ذكره، ص129.

[2]- حسين قاضي، مرجع سبق ذكره، ص129.

[3]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص523.

3- الزراعة IAS41:

يهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية وكيفيات عرض القوائم المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي، ويعرفه بأنه إدارة مؤسسة للتحويل البيولوجي للأصول البيولوجية برسم البيع أو إنتاج زراعي أو أصول بيولوجية إضافية، إلا أن هذا المعيار لا يطبق على الأراضي والموجودات الغير ملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي، ويتطلب المعيار القياس بالقيمة العادلة مطروح منها التكاليف نقطة البيع المقدرة، ابتداء من الاعتراف المبدئي ووصولا إلى وقت الحصاد، باستثناء الحالات التي لا يمكن فيها تقدير القيمة العادلة بموثوقية، كما تسجل التغيرات في القيمة العادلة للأصول البيولوجية كخسائر أو أرباح في جدول حسابات النتائج خلال الفترة التي حدثت فيها.[1]

4- استكشاف وتقييم الموارد المعدنية (الطبيعية) IFRS6:

يطبق المعيار على نفقات الاستكشاف والتقييم المتعلقة بالكشف عن الموارد الطبيعية سواء تلك التي تدفع قبل حصول المؤسسة على حق الانتفاع أو بعد ثبوت جدوى استخراج الموارد الطبيعية، ويهدف لتحديد كيفية إعداد التقارير المالية لاستكشاف وتقييم الموارد الطبيعية، وتوفير معلومات تحدد المبالغ الواردة في القوائم المالية لمساعدة مستخدميها على فهم كمية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، ويجب علة المؤسسة تحديد سياسة يوضح فيها النفقات التي يمكن الاعتراف بها كأصول استكشاف وتقييم والثبات على تطبيق هاته السياسة، وعدم الاعتراف بالنفقات المتعلقة بتطوير موارد طبيعة كأصول استكشاف، كما يجب الاعتراف بانخفاض القيمة المتعلقة بأصول الاستكشاف والتقييم.[2]

[1]- محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص421.

[2]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص410.

المبحث الثالث: الإفصاح في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF

تعتبر القوائم المالية وسيلة المحاسبة الرئيسية لتوصيل المعلومات المالية إلى من هم خارج المؤسسة، ويجب على كل مؤسسة الإفصاح عن هذه القوائم للأطراف المستفيدة.

المطلب الأول: الإفصاح في الميزانية وجدول حسابات النتائج

الفرع الأول: الإفصاح في الميزانية

تفصح الميزانية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد، وتوفر هذه القائمة المعلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المؤسسة والتزاماتها لدائنيها وحق إعلان صافي أصول المؤسسة.[1] فحسب النظام المحاسبي المالي فإن الميزانية تصف بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية:[2]

1- في جانب الأصول:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الإهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية.

2- في جانب الخصوم :

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الخاص والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، **اعداد وعرض القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2]- الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المؤونات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

3- في حالة الميزانية المدمجة:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة؛
- الفوائد ذات الأقلية.

4- معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة المدينة؛
- مبالغ للدفع والاستلام؛
- الشركة الأم؛
- الفروع؛
- الشركات المساهمة في المجمع؛
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين،...)؛
- في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة الأسهم؛
- عدد الأسهم المرخصة الصادرة، غير محررة كليا؛
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية؛
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛
- عدد الأسهم التي تملكها الشركة، فروعه والشركات المشاركة؛
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيرات أو عقود البيع؛
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم؛
- مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتيازات غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام).

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول حسابات النتائج

وفقا للنظام المحاسبي المالي فإنه يجب على الأقل إدراج المعلومات التالية في حساب النتيجة (أيا كان النموذج المتبع حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة):[1]

[1]- الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها مما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لكل إلى شركات المساهمة.

- في حالة حساب النتائج المدمجة:

- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

- المعلومات الدنيا الأخرى المفصح عنها إما في حساب النتائج وإما الملحق المكمل لحساب النتائج هي كالآتي:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

وللشركات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق، فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها.

المطلب الثاني: الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رأس المال

الفرع الأول: الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة

على المؤسسة إعداد جدول يتضمن إدخالات وإخراجات الخزينة خلال الدورة خدمة للمستعمل، إذ يستطيع هذا الأخير من خلاله معرفة قدرة المؤسسة على جني خزينة وأشباه الخزينة، ونظرا لأهميته خصص له معيار خاص وهو المعيار

المحاسبي الدولي التاسع IAS7. مع العلم أن الخزينة تتكون من النقود الموجودة في صندوق المؤسسة والودائع تحت الطلب، أما أشباه الخزينة فتتكون هي الأخرى مما قامت به المؤسسة من توظيفات للأجل القصير.[1]

إنه حسب النظام المحاسبي المالي فجدول سيولة الخزينة يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) وتتمثل في:[2]

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأصول الخاصة أو القروض)؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

الفرع الثالث: الإفصاح في جدول تغيرات رؤوس الأموال (جدول تغيرات الأموال الخاصة)

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، والهدف من هذه الوثيقة هو تمكين المستخدم أو المستثمر من تحليل تغير أمواله خلال السنة المالية.[3]

كما توضح هذه القائمة كل من مصادر الحصول على الأموال وكيفية استخدامها، ويتطلب إعدادها توفر قائمة المركز المالي "الميزانية" في بداية الفترة ونهايتها بالإضافة إلى حساب النتائج عن الفترة.[4]

[1]- محمد بوتين، **المحاسبة المالية و المعايير المحاسبة الدولية**، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص79.

[2]- الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3]- نفسه ، ص26.

[4]- احمد صلاح الدين عطية، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، 2006، ص37.

- **المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول تغيرات الأموال الخاصة:**

حسب نص المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 المعدل فإن الجدول خصص لتغيرات الأموال الخاصة الناتجة عن العمليات مع المساهمين (الملاك) كتوزيع الأرباح، زيادة رأس المال ... وأن إظهار الإيرادات والأعباء المسجلة، يعني النتيجة الشاملة، في هذا الجدول غير مسموح به. [1]

وحسب النظام المحاسبي المالي فإن المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:[2]

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

المطلب الثالث: الإفصاح في ملحق الكشوف المالية

يعتبر الملحق من القوائم المالية الأكثر أهمية، باعتبار أنه يحتوي على معلومات توضيحية إضافية متى كانت هذه الأخيرة تكتسي طابعا هاما أو كانت مهمة لفهم البيانات الواردة في الكشوف المالية المفصح عنها.

ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن معلومات ذات أهمية بالغة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[3]

- الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات النقدية، وجدول تغيير رؤوس الأموال؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعلومات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

وفعلا فإن الملحق يجب ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

---

[1] – محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2] – الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص26-27

[3] – نفسه، ص27.

ويتم عادة عرض الإيضاحات حسب الترتيب التالي، مما يساعد المستخدمين في فهم البيانات المالية ومقارنتها مع بيانات المؤسسات الأخرى:

- بيان بالامتثال لمعايير المحاسبة الدولية؛
- بيان يوضح أسس القياس والسياسات المحاسبية المطبقة؛
- معلومات مدعمة للبنود المعروضة في صلب كل بيان مالي في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل بند وكل بيان مالي؛
- إفصاحات أخرى تشمل:
- البنود الطارئة والالتزامات والإفصاحات المالية الأخرى؛
- إفصاحات غير مالية.

كما أن التقرير ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير، وتشمل السياسات المحاسبية التي قد تنظر المؤسسة في عرضها ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:[1]

- الاعتراف بالإجراء؛
- مبادئ التوحيد بما في ذلك الشركات التابعة والزميلة؛
- الشركات المندمجة؛
- المشاريع المشتركة؛
- الاعتراف بالأصول الملموسة وغير الملموسة وإطفائها؛
- رسملة تكاليف الإقراض والمصروفات الأخرى؛
- عقود الإنشاء؛
- ممتلكات الاستثمار؛
- الأدوات المالية والاستثمارات؛
- عقود الإيجار؛
- تكاليف البحث والتطوير؛
- الضرائب؛
- الضرائب بما فيها المؤجلة؛
- المخصصات؛
- تكاليف منافع المستخدمين؛

[1]- حسيباني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 132-133.

- تحويل العملة الأجنبية؛
- تعريف قطاعات العمل والقطاعات الجغرافية وأساس توزيع التكلفة بين القطاعات؛
- تعريف النقد والنقد المعادل؛
- محاسبة التضخم؛
- المنح الحكومية.

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وهذه الجداول هي:[1]

- جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية؛
- جدول الإهتلاكات؛
- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية؛
- جدول المؤونات؛
- جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)؛
- بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

[1]- الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص41-43.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول محاولة عرض القوائم المالية والإفصاح عنها من خلال معايير المحاسبة الدولية ومن خلال النظام المحاسبي المالي.

إذ يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين مستوى الشفافية وتعزيز جودة المعلومات المالية والمحاسبية وترشيد القرارات، مما يساهم في كسب الثقة في هذه التي تعرضها مختلف الشركات والمؤسسات والهيئات لدى مستعمليها. ولقد لاقت هذه المعايير قبولا واسعا على المستوى الدولي، لما تسعى إليه تحقيق توحيد في عرض القوائم المالية وحجم المعلومات المالية المفصح عنها من خلال إتباع متطلباتها في ذلك.

وبموجب معايير المحاسبة الدولية تلتزم المؤسسة بتقديم قوائم مالية تفي أساسا باحتياجات المستثمرين من المعلومات بالشكل الذي يؤدي إلى تعزيز منفعتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وفي هذا السياق تجد المؤسسة في هذه المعايير وسيلة لتحقيق أهدافها من الإفصاح، لكن تأخذ المؤسسة في الاعتبار التقيد بمتطلبات الإفصاح التي يستدعيها تطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية ذات أهمية بالغة لهذه المؤسسات لما لها من فوائد تخدم مصالحها كالحفاظ على صورة المؤسسة وشفافيتها.

هذا ولقد خلصنا إلى أن القوائم المالية أهمية كبيرة باعتبارها كأحد أهم مصادر للمعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات مستخدمي هذه القوائم.

الفصل الثالث:
دراسة حالة مؤسسة الإحسان

تمهيد:

بعد تعرضنا في الجانب النظري إلى كل من ماهية النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية وإلى ماهية الإفصاح، وإلى القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي ومدى دلالة القوائم المالية كأداة الإفصاح عن المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية والمساهمة على التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في صلبها وفق النظام المحاسبي المالي.

ولإسقاط الجزء النظري على الجانب التطبيقي قمت بتربص عند مكتب خبير محاسبي الذي قام بإعطاء قوائم مالية تخص مؤسسة الإحسان لتصفية الدم وذلك لإعطاء أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها للقوائم المالية.

وسوف نتناول في هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة الإحسان

المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية لمؤسسة الإحسان

المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة الإحسان

سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى المكتب محل الدراسة والمتمثل في مكتب محافظ حسابات ومحاسبة (Cabinet de Commissariat aux Comptes et de Comptabilité) ل قاسي أعمر واعلي من خلال تعريف مكتبه وتقديم بطاقة فنية لمؤسسة من المؤسسات التي يقوم لها المحاسبة ألا وهي مؤسسة الإحسان (EURL El-ihsane).

المطلب الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات

تأسس المكتب في جوان 2006 الذي يقع في البويرة حيث أن لهذا المكتب خبير محاسبي واثنان مساعدان من خريجي التكوين المهني ومساعدة أخرى تخرجت من جامعة البويرة، حيث حصل على شهادة الليسانس في جوان 1982 وبدأ العمل في الجمعية الوطنية للمحاسبة SNC الموجودة في الجزائر العاصمة سنة 1983إلى غاية 2001 ومن ثم تنقل إلى الجمعية الوطنية للمحاسبة SNC الموجود في ولاية تيزي وزو سنة 2005.

إذ عمل هذا المحاسب في هذه الجمعية 22 سنة وكان يقوم بمراجعة القوائم المالية للمؤسسات مثل:[1]

- مؤسسة SPA SOCOTHYDE الخاصة بتصنيع المنتجات شبه الصيدلانية و النظافة الشخصية؛
- بنك Banque BAD؛
- بنك Banque BDL.

ومن ثم انتقل إلى ولاية البويرة سنة 2006 الذي قام بإنشاء مكتب خاص به حيث قام بمهنة محافظ حسابات للمؤسسات الخاصة مثل:

- مؤسسة NORA AFRICA الموجودة في الجزائر؛
- مؤسسة ENDIMED الخاصة بالصحة؛
- مؤسسة SARL ALIOUA Chaudronnerie الخاصة بالتدفئة المركزية الموجودة بتيزي وزو؛

وقام هذا المحافظ أيضا بمهنة خبير محاسبي لبعض المؤسسات الخاصة مثل:

- مؤسسة الإحسان EURL EL-IHSANE للتصفية الدم؛
- مؤسسة SARL Mohamed Islam لاستيراد و تصدير النسيج الموجودة بشرفة لولاية البويرة؛
- مؤسسة SARL EHTB الموجودة بالبويرة؛
- مؤسسة SARL YANITEX الخاصة بالنسيج والموجودة في البويرة.

[1]- معلومات مقدمة من قبل مكتب محافظ الحسابات

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمكتب:

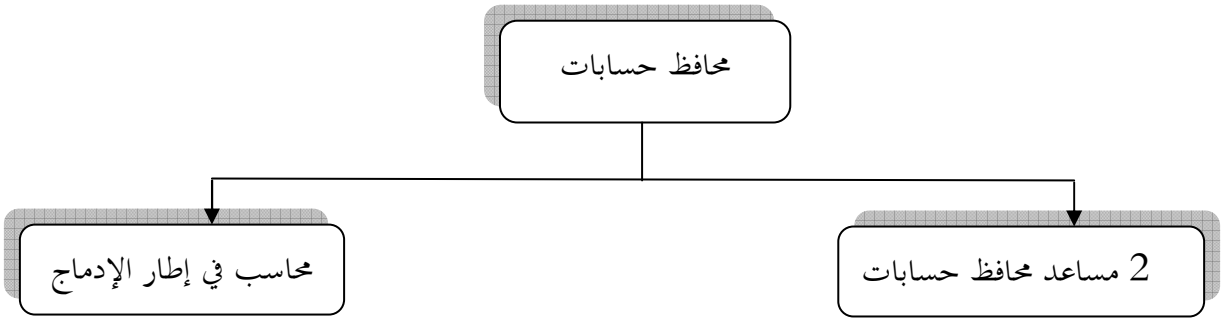

المصدر: معلومات مقدمة من مكتب محافظ الحسابات

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة الإحسان

مؤسسة الإحسان هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة، تم انشائها سنة 2007 وهي عيادة خاصة إذ تختص في تقديم خدمات صحية لمختلف المرضى اللذين يعانون من القصور الكلوي المزمن، إذ دخلت هذه المؤسسة في الإنتاج الفعلي في فيفري 2011، ويوجد مقرها بولاد بوطولة بالبويرة.

تحتوي هذه العيادة على 11 طبيب مختص، بيولوجيان، سكريتيرة و2 أعوان أمن، ولدى هذه العيادة تسعة (09) أجهزة متطورة مثل مولدات تصفية الدم، وتقوم عيادة الإحسان بضمان ثلاث (03) حصص لغسيل الكلى يوميا، كل حصة تدوم أربع ساعات من السبت إلى الخميس.

تعتبر هذه المؤسسة مستقلة عن العيادات الأخرى الموجودة في أنحاء الولاية، ومن أهم هذه العيادات: عيادة لالة خديجة الموجودة في امشداله، مركز تصفية الدم بالأخضرية ومركز ديال بالأخضرية. وهي كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): مراكز تصفيات الدم الخاصة بولاية البويرة

الرقم	مراكز تصفية الدم	تاريخ الافتتاح	عدد الأجهزة
1	الإحسان بالبويرة	2011/02	09
2	لالة خديجة بالبويرة	2011	08
3	مركز تصفية الدم بالأخضرية	2011/09/26	08
4	مركز ديال بالأخضرية	2012/03/05	13

المصدر: معلومات مقدمة من مؤسسة الإحسان

المطلب الثالث: منتجات مؤسسة الإحسان

تقوم مؤسسة الإحسان بتقديم مجموعة من المنتجات التي تستعمل في مختلف المستشفيات والعيادات والموجهة لمرضى القصور الكلوي المزمن، والمتمثلة في ما يلي:[2]

1- الحقن:

تعتبر الحقن الأكثر استهلاكا من طرف المرضى، إذ تقدم هذه المؤسسة مجموعة واسعة من الحقن تتوفر على إبعاد متعددة، تختلف خصائصها حسب نوعية الإبر، ومن بين أهم أنواع الحقن المنتجة نذكر:

- حقن 1 مل (Insiliss)؛
- حقن 2.5 مل؛
- حقن 5 مل (Ultraliss)؛
- حقن 20 مل؛
- حقن من 50 مل الى 60 مل.

لكل نوع من الأنواع السابقة إبر مختلفة يمكن معرفتها من خلال اختلاف ألوانها، ومن الإبر الأكثر استعمالا G22، G21. إذ يتكون الحقن من عدة أجزاء و تعتبر الإبر المكون أثر أهمية في هذا المنتج كونها الجزء الذي سيتم حقنه في الدورة الدموية، لذلك يجب الاهتمام بالخصائص الفيزيائية، الكيميائية والتعقيم لهذا الجزء المهم.

2- منتجات الصب (Perfuseur):

إن مؤسسة الإحسان تضع مجموعة من منتجات الصب، وهي عبارة عن أنابيب لتوصيل المنتجات المذابة (Sérum) وإيصالها من اجل حقنها في الدورة الدموية، ويحتوي هذا المنتج على المخرز (Perforateur) أو الثاقب، المرشح (Filtre H)، غرفة الإنزال والقرص المرشح.

3- خطوط تصفية الدم (Lignes de Dialyse):

إذ تقوم هذه المؤسسة بإنتاج الآلاف من خطوط تصفية الدم، ويتم استعمال هذه الخطوط وهي عبارة عن أنابيب يتم إيصالها بالكلية الصناعية (جهاز تصفية الدم)، وهي خطوط طويلة موجهة للمرضى سواء لكبار السن أو للأطفال، ومنها خطوط تصفية الدم الموصلة بالشرايين وخطوط نصفية الدم الموصلة بالأوردة.

[2]- معلومات مقدمة من مؤسسة الإحسان

4- المصفي (Dialyseur):

يحتوي المصفي على غشاء السيلوفان الذي يقوم بدور تصفية الدم، فعند مرور الدم في خطوط تصفية الدم فإن الغشاء السيلوفاني يقوم بجذب الشوائب من الدم ويتم طرحها خارج الجسم عن طريق الكلية الاصطناعية (جهاز تصفية الدم).

5- خراطيش CARB700:

تحتوي هذه الخراطيش على مسحوق من بيكاربونات الصوديوم، وتحتوي كل خرطوشة على كمية من مسحوق جاف من بيكربونات الصوديوم، ويتم تحويل هذا المسحوق إلى سائل يستعمل لغسل مولدات تصفية الدم (Générateur d'Homo Dialyse)، وكل 100 غ من المسحوق يعطي 32 لتر من المحلول المحمض.

6- مجموعة الإيصال وقط الإيصال (Set Branchement/Débranchement):

هي مجموعة من اللوازم تحتوي على كل ما يحتاجه الطبيب الجراح في قاعة العمليات مثل الضمادات، قطعة الشاش (Compress)، القفازات.

7- دواء Hamex:

زجاجات من مسحوق مجفف 2 مل وقارورات من مسحوق 1 مل، يستعمل هذا الدواء للمرضى الذين يعانون لفقر الدم الكلوي أو اللذين يخضعون لغسيل الكلى.

8- دواء Cosmofer:

يحتوي هذا الدواء في 1 مل منه على 50 ملغ من عنصر الحديد في شكل معقد ديكستران الحديد (Fer d'Extrant) وكل امبولة (Ampoule) من 2 مل تحتوي على 100 ملغ من الحديد المعقد.

المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية لمؤسسة الإحسان

تعتبر القوائم المالية هي الصورة المعبرة لأداء أي مؤسسة خاصة إذا كانت القوائم تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي الصورة الحقيقية عن المركز المالي لها. فيما يلي نعرض أهم القوائم المالية الموجودة في مؤسسة الإحسان والمعلومات الواجب الإفصاح عنها.

المطلب الأول: عرض ميزانية مؤسسة الإحسان والمعلومات الواجب الإفصاح عنها

الفرع الأول: عرض ميزانية الأصول وميزانية الخصوم لمؤسسة الإحسان

1- عرض ميزانية الأصول:

الجدول رقم (3-2): ميزانية – أصول– المؤسسة

الأصول	2014			2013
	النتيجة الخامة	الاهتلاكات	النتيجة الصافية	
أصول غير جارية:				
فارق الحيازة Goodwill	–	–	–	–
تثبيتات غير مادية	25000	3792	31208	34708
تثبيتات مادية:				
أراضي	–	–	–	–
مباني	–	–	–	–
تثبيتات مادية أخرى	26787879	10363859	16424019	16545263
تثبيتات ممنوح امتيازها	–	–	–	–
التثبيتات الجاري انجازها	–	–	–	–
التثبيتات المالية:				
سندات موضوعة موقع المعادلة	–	–	–	–
مساهمات أخرى وحسابات دائنة	–	–	–	–

سندات أخرى مثبتة	–	–	–	–
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	30000	–	30000	30000
ضرائب مؤجلة على الأصل	–	–	–	–
مجموع الأصول غير جارية	26852879	10367651	16485228	16609972
أصول جارية:				
المخزونات والجاري انجازها	2477157	–	2477157	3253796
استخدامات مماثلة:	–	–	–	–
الزبائن	3709675	–	3709675	–
المدينون الآخرون	686896	–	686896	73500
الضرائب وما شابهها	1250094	–	1250094	993679
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	–	–	–	–
الموجودات وما شابهها:				
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	–	–	–	–
الخزينة	2337183	–	2337183	12088004
مجموع الأصول الجارية	10461005	–	10461005	16408980
مجموع الأصول	37313884	10367651	26946233	33018952

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2- عرض ميزانية الخصوم:

جدول رقم (3-3): ميزانية –خصوم– مؤسسة الإحسان

الخصوم	2013	2014
أموال خاصة:		
رأس مال تم إصداره	100000	100000
رأس مال مستعان به	-	-
علاوات واحتياطات	-	-
فوارق إعادة التقييم	-	-
فارق المعادلة	-	-
النتيجة الصافية	-4754510	3079659
رؤوس أموال خاصة أخرى- ترحيل من جديد	-4105700	-8860210
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
مجموع الأموال الخاصة	-8760210	-5680450
خصوم غير جارية:		
قروض وديون مالية	-	-
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	22278000	-
ديون أخرى غير جارية	-	-
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	-	-
مجموع الخصوم غير الجارية	22278000	-
خصوم جارية:		
موردون وحسابات ملحقة	1350304	10507577
ضرائب	81301	255185
ديون أخرى	18069556	21683921
خزينة سلبية	-	-
مجموع الخصوم الجارية	19501162	32626683
مجموع الخصوم	33018952	26946233

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: الإفصاح في الميزانية العامة لمؤسسة الإحسان

إن الهيكل العام لميزانية مؤسسة الإحسان قد عرض كما هو مطلوب في النظام المحاسبي المالي، ويتألف من جانبين أحدهما يمثل الأصول أما الجانب الآخر فيمثل الخصوم، وبالتالي فقراءة الميزانية تعطي فكرة أولية واضحة عن التزامات المؤسسة ومصادر تمويلها المؤسسة ، وقد ظهرت الميزانية العامة للشركة الأم من بين القوائم المالية المنشورة للسنة المقفلة في 31 ديسمبر 2014، كما هو موضح في الجدولين رقم (3-2) الذي يعرض ميزانية الأصول للشركة والجدول رقم (3-3) الذي يعرض ميزانية الخصوم.

1- الإفصاح في ميزانية المؤسسة – جانب الأصول-:

من خلال ميزانية الأم المقفلة في 31 ديسمبر 2014، ظهر مجموع أصول المؤسسة يقدر ب 26946233 دج مقابل 33018952 دج أي أن هناك تدهور لقيمة الأصول.

وبتوزيع عناصر الأصول مقارنة بالمجموع الإجمالي للميزانية يكون لدينا الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): الميزانية المختصرة – أصول-

البيان	الأصول		المعدل
	2013	2014	
التثبيتات	16609972	16485228	- 0.7%
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	3253796	2477157	- 23%
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	1067179	5646665	429%
الموجودات وما شابهها	12088005	2337183	-80%
المجموع	33018952	26946233	325.3%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

يتكون هذا الجدول من نسبة التثبيتات، المخزونات ومنتجات فيد التنفيذ، حسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة والموجودات وما شابهها خلال سنتي 2013 و2014، باعتبار أن النظام المحاسبي المالي قد طبق في المؤسسة خلال سنة 2010.

- **التثبيتات:** إذ أن التثبيتات تصنف ضمن الأصول غير الجارية وتتكون أساسا من عناصر مادية، معنوية ومالية، قد ظهرت قد ظهرت التثبيتات في الميزانية العامة بتاريخ 31 ديسمبر 2014 بمبلغ إجمالي يقدر ب 16485228 دج، وبمقارنة المبلغ الصافي لهذه السنة مع السنة الماضية نجد أن هناك انخفاض يقدر ب 0.7%؛
- **مخزونات و منتجات قيد التنفيذ:** أن هذا الأصل يبرز مبلغ إجمالي يقدر ب 2477157 دج، وبالمقارنة مع السنة الماضية نلاحظ أن هناك انخفاض يقدر ب 23.86%؛
- **حسابات دائنة واستخدامات مماثلة:** إذ بلغ الرصيد الإجمالي لهذه الحسابات في 31 ديسمبر 2014 ما قيمته 5646665 دج، وبالمقارنة مع السنة الماضية نلاحظ أن هناك ارتفاع ب 429%؛
- **الموجودات وما شابهها:** ظهرت موجودات المؤسسة برصيد إجمالي يقدر ب 2337183 دج وقد انخفضت قيمتها بنسبة 80% مقارنة بسنة 2013.

2- الإفصاح في الميزانية – جانب الخصوم-:

أما في جانب الخصوم فمن خلال ميزانية المؤسسة الإحسان المقفلة في 31 ديسمبر 2014، يظهر أن مجموع الخصوم يقدر ب 26946233 دج، أي أن هناك انخفاض ب 18.39%، ويتوزع عناصر الخصوم مقارنة بالمجموع الإجمالي للميزانية يكون لدينا النسب التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (3-5): الميزانية المختصرة – خصوم-

البيان	الخصوم		المعدل
	2013	2014	
أموال خاصة	-8760210	-5680450	-%35.15
خصوم غير جارية	22278000	/	/
خصوم جارية	19501162	32626683	%67.30
المجموع	33018952	26946233	%32.15

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

يتكون هذا الجدول من نسبة الأموال الخاصة، خصوم غير جارية وخصوم جارية خلال سنتي 2013 و2014، نجد أن:

- **الأموال الخاصة:** إن الأموال الخاصة تصنف ضمن خصوم المؤسسة وتوضع في أعلى الميزانية –جهة الخصوم- وقد ظهرت هذه الأخيرة في الميزانية العامة للمؤسسة بتاريخ 2014/12/31 بمبلغ إجمالي يقدر ب 5680450- دج

حيث شهدت انخفاضا ب% 35-، على الرغم من زيادة النتيجة الصافية ب% 164-، هذا يعود إلى أن قيمة رؤوس الأموال الخاصة الأخرى سالبة ب 8860210-.

- **الخصوم غير الجارية:** لا يوجد أي خصم غير جاري لسنة 2014 أي لا يوجد أي ديون أو ضرائب ولا مؤونات إنما توجد فقط ضرائب مؤجلة لسنة 2013 ب قيمة 22278000 دج.
- **الخصوم الجارية:** سجلت الخصوم الجارية ارتفاعا حيث كانت قيمتها في 2014 ب 32626683 دج أي زيادة ب 67%، ويعود ذلك إلى زيادة كل من موردون وحسابات ملحقة دائنة حيث تقدر قيمتها ب 10507577دج أي زيادة ب 678%، وزيادة الضرائب حيث أن قيمتها قدرت ب 255185دج في 2014، أي زيادة ب 213%، وزيادة الديون الأخرى ب 20%.

منه يمكن القول أن مؤسسة الإحسان لتصفية الدم تعتمد كثيرا على الديون قصيرة الأجل لأن قيمتها ارتفعت مقارنة بالأموال الخاصة وانعدام الديون طويلة الأجل لسنة 2014.

الفرع الثالث: دراسة التوازنات المالية المتعلقة بالميزانية وحساب أهم النسب المالية

بما أن الإفصاح المحاسبي يعتبر جوهر التحليل المالي، فمن الضروري للمتعامل مع القوائم المالية المفصح عنها خاصة المستثمر أن يتعرف على نسب التوازنات المالية وعلى النسب المالية، ولهذا لأخذ فكرة عن الوضعية المالية لمؤسسة الإحسان.

وهنا نقوم بحساب بعض التوازنات المالية ولبعض النسب المالية لهذه المؤسسة:

- **رأس المال العامل:**

يمكن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية كما يتم حسابه من أسفلها كما يلي:

- **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل = (أموال خاصة + الخصوم غير جارية) – الأصول غير الجارية

البيان	2013	2014
الأموال خاصة + الخصوم غير الجارية	13517790	-5680450
الأصول غير جارية	16609972	16485228
رأس المال العامل	-3092182	-22165678

نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال سنتي 2013 و2014، هذا يعني أو مؤسسة الإحسان لم تتمكن من تغطية أصولها الجارية بأموالها الدائمة أي أن هناك عجز في السيولة على المدى القصيرة بالتالي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

كما نلاحظ أن رأس المال العامل يسجل انخفاض من سنة لأخرى بمقدار 19073796- مقارنة بسنة 2014.

- **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل: الأصول جارية – الخصوم جارية

البيان	**2013**	**2014**
الأصول الجارية	16408980	10461005
الخصوم الجارية	19501162	32626683
رأس المال العامل	**-3092182**	**-22165678**

- **رأس المال العامل الخاص:**

تتم عملية حساب رأس المال العامل الخاص من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول غير الجارية

البيان	**2013**	**2014**
الأموال الخاصة	-8760210	-5680450
الأصول غير الجارية	16609972	16485228
رأس المال العامل الخاص	**-25370182**	**-22165678**

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال سنتي 2014/2013 وهذا ما يؤكد عدم الاستقلالية المالية لمؤسسة الإحسان، حيث أنها غير قادرة على تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة ودون اللجوء إلى التدين والاقتراض.

- **احتياجات رأس المال العامل:**

تقوم المؤسسة بحساب احتياجات رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة (الأصول الجارية – خزينة الأصول) – موارد الدورة (الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)

البيان	2013	2014
احتياجات الدورة	4320975	8123822
موارد الدورة	19501162	32626683
احتياجات رأس المال العامل	**-15180187**	**-24502861**

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالب لسنتي 2013 و2014، وهذا يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل، وهذا راجع إلى ضعف النشاط.

- **الخزينة:**

تتم عملية حساب الخزينة من خلال العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل
أو: خزينة الأصول – خزينة الخصوم

البيان	2013	2014
رأس المال العامل	-3092182	-22165678
احتياجات رأس المال العامل	-15180187	-24502861
الخزينة	**12088005**	**2337183**

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال هاتين السنتين، وهي في تناقص مستمر لأن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، أي هناك فائض وهذا غير مقبول لأنها تعتبر من الناحية المردودية أموال مجمدة، أي هناك سوء في تسيير الخزينة.

- **حساب النسب المالية:**

البيان	2013	2014
نسب التمويل الدائم= الأموال الدائمة (الخصوم غير الجارية + الأموال الخاصة) / الأصول الثابتة	0.81	-0.34
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	-0.26	-0.21

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم لسنة 2013 موجبة ومرتفعة أي أن المؤسسة تمول جزء كبير من أصولها غير الجارية بالأموال الدائمة عكس نسبة 2014 والتي هي نسبة سالبة.

أما بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية فهي أقل من الواحد لكلتا السنتين هذا يعني أن المؤسسة تعاني من تسديد ديونها.

- **حساب نسبة السيولة:**

البيان	2013	2014
نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	0.73	0.22

نسبة السيولة الحالية عرفت انخفاضا مستمرا حيث سجلت 0.73 سنة 2013 ثم انخفضت بنسبة 0.22 سنة 2014، هذا يعني زيادة حجم الأموال المجمدة في خزينة المؤسسة.

- **حساب المردودية المالية:**

البيان	2013	2014
المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.54	-0.54

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت انخفاضا في المردودية المالية أي أن في 2013 مردوديتها قدرت ب 0.54 وهذه النتيجة تدل على فعالية أداء المؤسسة، عكس مردودية سنة 2014 التي شهدت انخفاضا وأن قيمة المردودية سالبة وهذا يعني أن المؤسسة لا تدل على فعالية أدائها وهذا يسبب بعدم ثقة المتعاملين معها.

إن الأشخاص المستفيدة للإفصاح عن الميزانية هم:

- الدولة ألا وهي مصلحة الضرائب؛
- البنك وذلك لمعرفة إذا ما كن يمكن لهم لتقديم قرض بنكي لهذه المؤسسة.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج والمعلومات الواجب الإفصاح عنها

الفرع الأول: عرض جدول حسابات النتائج

الجدول رقم (3-6): جدول حسابات النتائج

البيان		2013	2014
	رقم الأعمال	22633804	43501843
	تغير مخزون المنتجات المصنعة ومنتجات قيد الصنع	-	-
	الإنتاج المثبت	-	-
	إعانات الاستغلال	131273	304182
1- إنتاج السنة المالية		22765076	43806024
	المشتريات المستهلكة	-18047070	-20120231
	الخدمات الجارية والاستهلاكات الأخرى	-723937	-8683053
2- استهلاك السنة المالية		-18771007	-28803284
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		3994369	15002740
	أعباء المستخدمين	-6343371	-9367752
	الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة	-1648	-6720
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال		-2350950	5628269
	المنتجات العملياتية الأخرى	173971	1115
	الأعباء العملياتية الأخرى	-138748	-148713
	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-2433782	-2390912
	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	-	-
5- النتيجة العملياتية		-4749510	3089759
	المنتوجات المالية	-	-
	الأعباء المالية	-	-
6- النتيجة المالية		-	-

7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	-4749510	3089759
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العامة	-5000	-10000
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	22939047	43807139
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-27693557	-40727380
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-4754510	3079759
العناصر غير العادية - المنتوجات-	-	-
العناصر غير العادية - الأعباء-	-	-
9- النتيجة غير العادية	-	-
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	-4754510	3079759

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول حسابات النتائج لمؤسسة الإحسان

إن الهيكل العام لحساب النتائج لمؤسسة الإحسان قد عرض وفقا لمتطلبات عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، يتألف حساب النتائج للمؤسسة من مجموعتين: الأولى تمثل إيرادات الدورة، أما الأخرى فهي تمثل استهلاكاتها، وبالتالي فقراءة هذه القائمة تعطي فكرة أولية واضحة عن النتيجة الصافية للمؤسسة.

ومن خلال هذه القائمة يمكن ملاحظة تطور رقم الأعمال وكذا النتيجة الصافية للمؤسسة، والتي هي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3-7): جدول تطور لحساب النتائج لسنتي 2014/2013

البيان	السنة		**نسبة التطور**
	2013	**2014**	
رقم الأعمال	22633804	43501843	%92
القيمة المضافة	3994069	15002740	%275
النتيجة الصافية	-4754510	3079759	%164

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

يتكون الجدول أعلاه من تطور رقم الأعمال بالنسبة لسنة 2013 و2014، قيمتها المضافة ونتيجتها الصافية فنجد أن:

- **رقم الأعمال:** أن رقم أعمال مؤسسة الإحسان سجل ارتفاعا قدر ب 92% مقارنة بدورة 2013، مما يعني أن المؤسسة حققت 8% من أهدافها المسطرة خلال هذه الدورة.
- **النتيجة الصافية:** إن مؤسسة الإحسان قد أقفلت دورة 2014 بنتيجة 3079759 و هي موجبة بعدما كانت في سنة 2013 سالبة بمعنى أنها سجلت ارتفاع بنسبة 164%.
- **القيمة المضافة:** إن القيمة المضافة لسنة 2014 قدرت قيمتها ب15002740دج أي أنها ارتفعت ب 275% مقارنة لسنة 2013 التي كانت قيمتها ب 3994069دج.

أما بالنسبة للأعباء فالإفصاح عنها سيكون من خلال الجدول التالي والذي يوضح مختلف تكاليف مؤسسة الإحسان والمعروضة في قائمة حساب النتائج.

جدول رقم (3-8): جدول توزيع الأعباء لسنتي 2014/2013م

البيان	المبالغ		نسبة التطور
	2013	2014	
استهلاكات السنة المالية	-18771007	-28803284	%53
أعباء المستخدمين	-6343371	-9367752	%47
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة	-1648	-6720	%307
الأعباء العملياتية الأخرى	-138748	-148713	%7
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-2433782	-2390912	%(-1)
الأعباء المالية	-	-	-
المجموع	-27688556	-40717381	%413

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

يضم هذا الجدول مقارنات الأعباء مؤسسة الإحسان لسنتي 2013 و2014 والمتكونة أساسا من الاستهلاكات المالية (ح/60)، أعباء المستخدمين (ح/63)، الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة (ح/69)، الأعباء العملياتية الأخرى (ح/65)، مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (ح/68)، إذ يمكن توضيح تطور الأعباء إذ نجد:

- **استهلاك السنة المالية:** إن استهلاكات السنة المالية تنقسم إلى:

- **المشتريات المستهلكة:** حيث بلغت قيمتها في 2014 التي تقدر ب 20120231-دج وهي سالبة إذ أنها ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية التي كانت قيمتها 18771007- دج.

- **الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى:** قدرت في سنة 2014 قيمة سالبة أيضا قدرت ب 8683053- دج و هي قيمة مرتفعة بالنسبة لسنة 2013 التي كانت قيمتها السالبة ب 723937- دج.

- **أعباء المستخدمين:** إذ بلغت في 2014 ب 9367752- دج وهي ارتفعت مقارنة بالنسبة لسنة 2013 بنسبة 47%.

- **الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة:** حيث أن المبلغ الجمالي لسنة 2014 قدرت ب 6720- دج أي أنها ارتفعت مقارنة لسنة 2013 بنسبة 307 %.

- **الأعباء العملياتية الأخرى:** إذ قدر المبلغ الإجمالي لها لسنة 2014 ب 148713- دج أي أنها زادت قيمتها مقارنة للسنة الماضية ألا وهي سنة 2013 بنسبة 7 %.

- **الأعباء المالية:** إن هذه الأعباء غير موجودة في مؤسسة الإحسان أي أنها منعدمة.

أما في جدول حسابات النتائج فالأطراف المستفيدة فهي:

- مصلحة الضرائب؛
- البنوك.

المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة والمعلومات المفصح عنها في مؤسسة الإحسان

الفرع الأول: عرض جدول تدفقات الخزينة

يمكن عرض جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الإحسان من خلال الوثائق المقدمة لمكتب الخبير المحاسبي وهي كالتالي:

جدول رقم (3-9): جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الإحسان

البيان	2013	2014
1- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	40724720	42108245
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-30389087	-27836008
الفوائد و المصارف المالية الأخرى المدفوعة	-12255	-10688
الضرائب عن النتائج المدفوعة	-5000	-5000
عمليات في انتظار التصنيف	-45000	
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	10273378	14256550
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر	-17497	-147598

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	**10108952**	**14108952**
2- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية و معنوية	-1142383	-1885956
التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات العينية أو المعنوية	-	-
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	-	-
التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المالية	-	-
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	-	-
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	-	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	**-1142383**	**-1885956**
3- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	-	-
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-	-
التحصيلات المتأتية من القروض	-	-
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		-22278000
المنح	131273	304182
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	**131273**	**-21973818**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	-	-
تغير أموال في الفترة (1+2+3)	9244771	-9750822
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	2843233	12088005
أموال الخزينة عند إقفال السنة المالية	12088005	2337183
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	9244771	-9750822
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	-12830581	13999281

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الإحسان

من خلال قائمة تدفقات الخزينة لمؤسسة الإحسان الموجودة في الجدول السابق يمكن توضيح تطور أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية، الاستثمارية وأنشطة التمويل، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): جدول تطور تدفقات الخزينة لمؤسسة الإحسان

البيان	السنة		المعدل
	2013	2014	
صافي أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	10108952	14108952	39%
صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	-1142383	-1885956	65%
صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	131273	-21973818	-168%
المجموع	9097842	-9750822	-64%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

يتكون الجدول أعلاه من تطور كل من الأنشطة العملياتية، الاستثمارية وأنشطة التمويل خلال سنتي 2013 و2014.

1- **الأنشطة العملياتية:** وصلت أنشطة التشغيل في مؤسسة الإحسان خلال سنة 2014 مبلغ قدره 14108952دج بعد أن كانت تقدر في 2013 مبلغ قدره 10108952دج أي أنها شهدت ارتفاعا ب 39% حيث تمثل هذه الأنشطة من:

- التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن وتقدر ب 42 مليون دج سنة 2014؛
- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين التي تقدر بقيمة سالبة سنة 2014م ب 27 مليون دج؛
- الفوائد والمصارف المالية المدفوعة التي تقدر ب 10688- دج سنة 2014؛
- الضرائب عن النتائج المدفوعة حيث تقدر سنة 2014 بمبلغ سالب ب 5000- دج.

2- **أنشطة الاستثمار:** بلغت أنشطة الاستثمار في هذه المؤسسة ما قيمتها 1885956- دج مقابل المبلغ المحقق خلال سنة 2013م والمقدر ب 1142383- دج أي أن هناك ارتفاع ب 65% من قيمة الأنشطة والمتكونة من:

- المسحوبات في اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التي قدت قيمتها ب 1885956- دج.

3- **أنشطة التمويل:** أما فيما يخص أنشطة التمويل قد شهدت انخفاضا بنسبة 168%، فمن المبلغ المقدر خلال سنة 2013 والمتمثل ب 131273 دج إلى المبلغ المحقق خلال 2014 والمقدر ب 21973818- دج و تتمثل هذه الأنشطة من:

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة التي قدرت ب 22278000دج؛
- المنح المقدرة خلال سنة 2014 ب 304182دج.

إن الأطراف المستفيدة من الإفصاح عن هذا الجدول فهي مصلحة الضرائب.

أما فيما يخص قائمة رؤوس الأموال والملاحق فلم أتمكن من الحصول عليها من قبل مكتب الخبير المحاسبي لأنه لم يستعمل هذه القوائم لمؤسسة الإحسان.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بعرض القوائم المالية الموجودة في مؤسسة الإحسان لتصفية الدم والمكونة من الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وعرض أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، والقيام بتحليل هذه القوائم المالية إلا أن هذه القوائم تعتبر الجوهر الرئيسي للتقارير المالية وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- لم يستعمل الخبير المحاسبي كل القوائم المالية مثل جدول تغير رؤوس الأموال والملاحق؛
- وجود نقص للبيانات المعروضة فهي لا تعبر كلية عن مصداقية وموضوعية العمليات التي قام بها الخبير المحاسبي؛
- افتقار الإفصاح عن المعلومات لأن المؤسسات الخاصة تقوم بالإفصاح لكن بتحفظ وعدم إعطاء جميع الحقائق الملزم الإفصاح عنها.

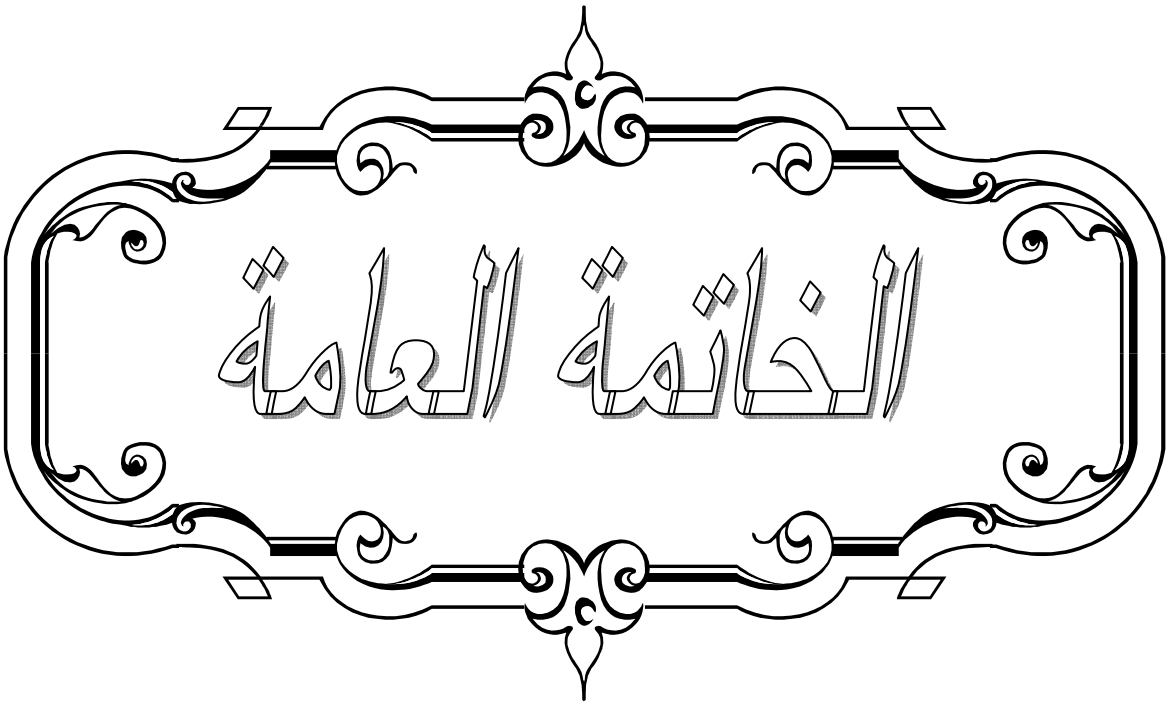
الخاتمة العامة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع "دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية – دراسة حالة مؤسسة الإحسان، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى إمكان النظام المحاسبي المالي في الرفع من مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسة، من خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة بشقيها النظري والتطبيقي لأجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع.

فقد بيننا في الفصل الأول إلى ماهية كل من المحاسبة وإبراز أهم المبادئ والأهداف وبيننا أيضا أهم ما ورد في النظام المحاسبي المالي وأهم المبادئ المتعلقة به وتطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى الإفصاح المحاسبي وأهميته وأهدافه وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه. أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى ماهية القوائم المالية وإلى المعايير المحاسبة الدولية وإلى أهم المعايير المتعلقة بهذه القوائم المالية، و تناولنا في هذا الفصل إلى أهم الإفصاحات المتعلقة بالقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي. أما فيما يخص الفصل الثالث فقمنا بإبراز واقع مؤسسة الإحسان وأهم المعلومات المفصح عنها وبيان وضعيتها المالية من خلال تحليل نسبها المالية ومعرفة حالة وضعيتها المالية.

وهذا انطلاقا من أهمية موضوع الإفصاح المحاسبي الذي يلعب دور مهم سواء في الممارسات المحاسبية أو في نظرية المحاسبة فهو ينص على ضرورة إظهار جميع المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل، حيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم. وقد تكرست أهمية هذا المفهوم بعد الاهتمام الكبير من عدة جهات منها الجمعيات المهنية المحاسبية وكذلك الباحثين خصوصا في وضع معايير الإفصاح والمحاسبة الدولية التي تعمل على توحيد النظام المحاسبي على المستوى العالمي.

ولا شك أن الإفصاح في القوائم المالية يعتبر من أساسيات ومرتكزات قوة وكفاءة السوق المالي، وتنبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية مما تحققه عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي هذه القوائم. ومن المفروض أن يتم إعداد هذه القوائم على أسس سليمة، أي إعطاء صورة صادقة وعادلة عن المعلومات الواردة ضمنها والإفصاح عن كل غموض فيها. وهذا ما اهتم به مجلس المحاسبة الدولية، حيث عمد إلى إصدار معايير تشمل البيانات الواجب الإفصاح عنها وعرض أهم القوائم المالية، وذلك من أجل إثبات مصداقية وشفافية المعلومات المالية.

وهذا ما سعينا اكتشافه في الجانب التطبيقي من البحث، ولكن مؤسسة الإحسان لم ترتق إلى الإفصاح بشكل كامل وذلك من خلال عرضها فقط لبعض القوائم المالية والمتمثلة فقط الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا التي جمعت بين الشق النظري والتطبيقي لمختلف الجوانب المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المالية، حاولنا اختبار الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: "تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية والاعتماد عليها في ترشيد قراراتها"، فقد تم إثبات هذه الفرضية حيث أن الوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن استعمالها من القرارات المتعلقة بالمؤسسة وإبراز الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؛

الفرضية الثانية: "إن النظام المحاسبي المالي سيضمن مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها"، فقد تم إثبات هذه الفرضية حيث أن إدراك مختلف الأطراف للتحديات التي تعرفها الجزائر على المستوى المحلي والدولي عنها جعل من أفراد العينة تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما سيضمن هذا النظام من معلومات ملائمة وموثوقة على المستوى الدولي وضمان مستوى كافي من الإفصاح لمختلف الفئات المستفيدة من المعلومة المحاسبية والمالية.

الفرضية الثالثة: "المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق المؤسسة كافية لتلبية حاجيات المستثمر"، فقد تم إثبات هذه الفرضية حيث أن المستثمر أحد مستعملي مخرجات النظام المحاسبي المالي –القوائم المالية– يستند في ترشيد قراراته الاستثمارية بشأن مؤسسة ما، على حجم ونوعية المعلومات التي تفصح عنها هذه الأخيرة وجودتها.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي ومدى اسهامه في الافصاح عن المعلومات المالية، فقد خلصت الدراسة النظرية الى مجموعة من النتائج يمكن سردها كما يلي:

- الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي وليس مطلق وهو جوهر التحليل المالي؛
- يرجع الإفصاح المحاسبي أولا إلى الضمير المهني وثانيا إلى طبيعة النظام المحاسبي الجديد والقدرة الكافية على التنفيذ،
- التزام النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير بمعايير المحاسبة الدولية، إلى أنه خرج عليها في بعض الجزئيات.

كما توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية:

- عدم كفاية المعلومات التي قامت بها مؤسسة الإحسان بالإفصاح عنها في القوائم المالية، لتلبية احتياجات مستخدميها، لأن هذه المؤسسة اكتفت فقط في الإفصاح على قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، فيما عدا ذلك لم تقم المؤسسة بالإفصاح عن أي معلومات هامة أخرى تساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات السليمة.
- غياب الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي بإمكانها توضيح العديد من الأمور الغامضة في الميزانية وجدول النتائج.
- إن المؤسسات الاقتصادية العمومية تهتم بالإفصاح وبشكل كبير عن جميع بنود عناصر الميزانية أو المركز المالي بشكل شامل مما يعطي مستخدمي هذه المعلومات الثقة في اتخاذ القرارات التي تناسبها، أما الشركات الخاصة فتقوم بالإفصاح ولكن بشيئ من التحفظ وعدم إعطاء جميع الحقائق الملزم الإفصاح عنها في الميزانية والمركز المالي.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة نقترح التوصيات التالية:

- على المؤسسات تقديم دورات تدريبية لعملها على معايير المحاسبة الدولية بغية إعطاء مزيد من الشفافية والإفصاح عن المعلومات.
- على المؤسسات العمومية والخاصة بذل جهد كبير في توصيل المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمستخدميها سواء كانوا مستثمرين أو الدولة المتمثلة في مصلحة الضرائب.
- ضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات عما له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

آفاق البحث:

إن البحث في موضوع "دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الإفصاح عن المعلومات المالية" فقد فتح بابا لطرح مجموعة من التساؤلات حول جوانب متعددة، والتي يمكن إدراجها في المواضيع التالية:

- أثار تطبيق المعايير المحاسبة الدولية (SCF) على القياس والإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية؛
- أهمية الإفصاح في التحليل المالي؛
- العوامل المحددة للإفصاح في القوائم المالية للمصاريف الإسلامية.

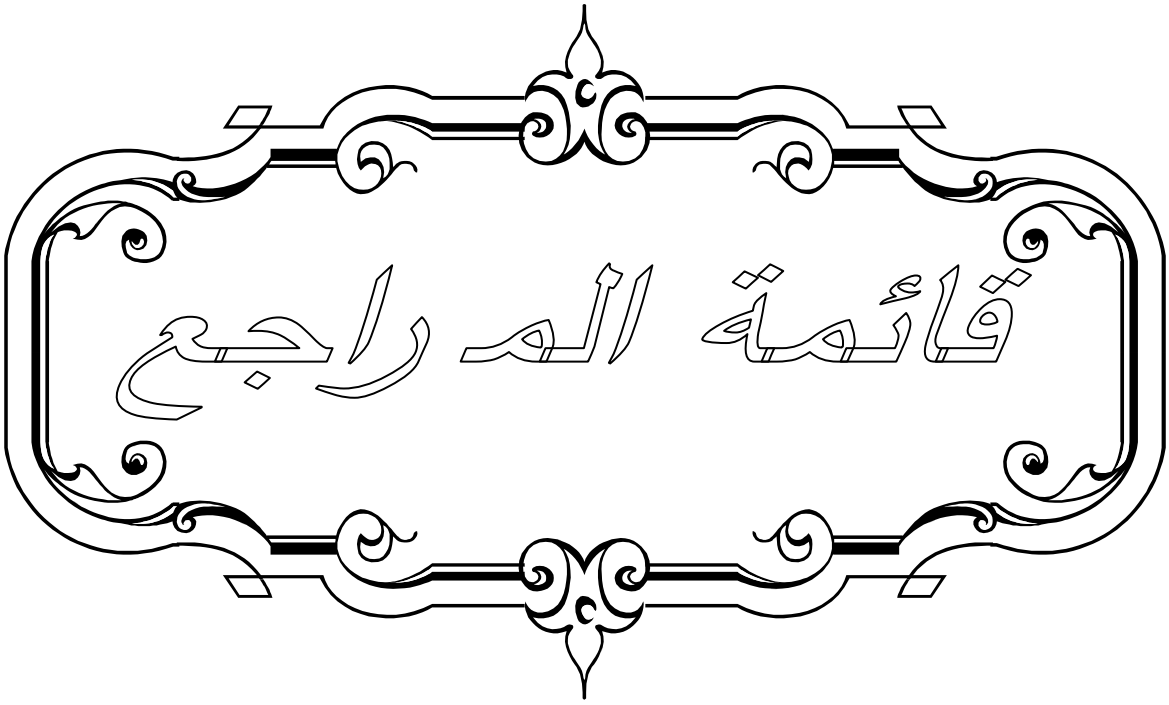
قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أحمد صلاح الدين عطية، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة1، الدار الجامعية، 2006؛

2- أحمد علي ابراهيم، وفاء يحي احمد حجازي، **قراءة القوائم المالية**، مركز للتعليم المفتوح بجامعة بنها، كود 143، القاهرة، مصر، 2008؛

3- أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004؛

4- حسين قاضي، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق، 2008؛

5- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008؛

6- رضوان حلوة حنان، **مدخل للنظرية المحاسبية**، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2009؛

7- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، 2009؛

8- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزء الثاني، بوداود، الجزائر، 2009؛

9- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس للإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، القاهرة، 2000؛

10- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل، الكويت، 1990؛

11- عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009؛

12- عبد الوهاب نصر علي، **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبة العربية والدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007؛

13- كتوش عاشور، المحاسبة العامة: **أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011؛

14- لعشيش جمال، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي**، متيجة للطباعة، الجزائر، 201؛

15- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008؛

16- محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، اتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005؛

17- محمد بوتين، **المحاسبة الدولية و معايير المحاسبة الدولية**، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010؛

18- محمود ابراهيم تركي، **تحليل التقارير المالية**، الطبعة الثانية، مطابع جامعة تملك سعود، السعودية، 1995؛

19- نعيم دعمش، **مبادئ المحاسبة**، الطبعة3، دار وائل للنشر، الأردن، 2008؛

20- وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة**، الجزء الأول، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007؛

21- وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة**، الجزء الثاني، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007؛

22- يعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة وفق المخطط المحاسبي الوطني**، ديوان لمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

ب- المذكرات والرسائل العلمية:

1- بن عروج صبرينة، **أهمية انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي لمالي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012؛

2- حسياني عبد الحميد، **أهمية الانتقال للمعايير المحاسبة الدولية وللمعلومة كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010؛

3- حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ الدولي**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008؛

4- رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير المحاسبة الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2010-2011؛

5- رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في لقوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرار الاستثمار**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،

6- زلاسي رياض، **اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011-2012؛

7- سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على المعايير المحاسبة الدولية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009؛

8- صالحي بوعلام، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009-2010؛

9- صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومات**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011؛

10- غيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008؛

11- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2011-2012.

ج- المقالات، المداخلات والمجلات:

1- ابراهيم بورنان، رحمة بلهادف، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009؛

2- أوسرير منور، مجبر محمد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول حساب النتائج"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "النظام المحاسبي المالي الجديد" تجارب، تطبيقات وآفاق، يومي 18/17 جانفي 2010، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي؛

3- خليل عبد الرزاق، عبيدي نعيمة، **الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي وتحديات البيئة الجزائرية في ظل لحوكمة والمعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الإفصاح المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبة الدولية والمعايير المراجعة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011؛

4- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **واقع التكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبة الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013؛

5- عقاري مصطفى، **عرض القوائم المالية IAS01**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، العدد الاول، 2007؛

6- لطيف زيود، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، العدد1، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 29، سوريا، 2007.

د– القوانين:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في 2008/07/26، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 2009/03/25.

2- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 2008/05/26 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية، العدد 27؛

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

II. المراجع باللغة الفرنسية:

1- Jaen Luc Siruguet et les autres, **le contrôle interne bancaire et la fraude**, éd DUNOD, Paris, 2006 ;

2- Robert Obert, **pratique des normes IAS/IFRS**, DUNOD, Paris,2002;

3- Nacer eddine Sadi, **Aanalyse Financiere d'Eentreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes Françaises et internationales**, L'Harmattan, Paris, 2009.